مصر
والواقع العربى الجديد

ورقة عمل

من

الرئيس محمد أنور السادات

الهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة

مصر

والواقع العربى الجديد

ورقة عمل

من

الرئيس محمد أنور السادات



بيان محتويات ورقة العمل

ديباجة

١ — هناك لحظات مصيرية فى تاريخ شعبنا المصرى وامتنا العربية تستوجب منا الوقوف عندها فى محاولة صريحة مع الذات لكى نمعن الفكر فيما قطعناه على طريق الكفاح ونستلهم الرؤية فى اختيار الدرب الذى يوصلنا الى الغاية المنشودة .

٢ — ولا شك اننا الآن فى لحظة تستوجب منا التقييم على ضوء ما انجزناه على طريق الكفاح ، ونتطلع بقلب وعقل مفتوحين لنستشف الرؤية الصادقة لما يجب أن نختاره .

٣ — ومن وحى الموقف العربى والدولى ونحن فى معترك الكفاح من اجل السلام ، رأينا أن الواجب الوطنى والقومى يملى علينا تقديم ورقة عمل لتناقش على الصعيد الشعبى بعد أن نعمنا منذ قيام حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ بممارسة ديموقراطية فى ظل دستور ومؤسسات دستورية وسياسية تنبع من الارادة الحرة للشعب المصرى العريق ، بعد أن عانينا صنوفا من القهر والاحتلال والاستغلال وانكار الحقوق الطبيعية للانسان العربى .

٤ — واذا كنا قد أعطينا للورقة عنوان « مصر والواقع العربى الجديد » ، فان الهدف النهائى بعد طرح الحقائق والمسلمات هو الاجابة على السؤال الذى يلح علينا فى هذه الآونة : ما هو شكل العلاقات العربية المستقبلة ؟

٥ — وللتعريف العام بمحتويات ورقة العمل فانها أخذت فى غالب الأحيان بمنهج الاستقراء التاريخى حتى لا تكون هناك فرصة لاعطاء أحكام مسبقة فى قضية مصيرية مثل التى تعالجها الورقة .

٦ — وان ايماننا باصالة الفكر المصرى والديمقراطية التى نمارسها على أساس من الالتزام الكامل بالقانون والصالح القومى لهو خير ضمان للاثراء الفكرى الهادف ولاتخاذ قرار صائب فى أخطر قضية واجهتها مصر والأمة العربية ، قضية الحرب والسلام .

مقـــــــدمـــــــــة

٧ ـــ عندما حددت ثورة ١٩٥٢ فى أيامهـــا الأولى الدائرة العربيـــة باعتبارها الدائرة الأولى للعمل السياسى المصرى ، لم يكن ذلك التحـــديد نوعا من الاختيار التحكمى أو الاجتهادى بل كان بحق تعبيرا عن حقـــائق موضوعية وتاريخية وحضارية واستراتيجية صلبة وكذلك عن مصالح حيوية ومصيرية مشتركة لكل من مصر والعالم العربى .

٨ ـــ ولقد ظلت قضية الارتباط العضوى القائم بين مصر والعـــالم العربى ـــ على المستوى الفكرى ـــ محل كثير من الجدل والمناقشات ، تثور حينا وتخمد حينا آخر ، ترتفع الصيحات حينا تشكك فى عروبة مصر أو جدوى انتمائها للعالم العربى ، وترتفع فى أكثر الأحيان فى مواجهة تلك الدعاوى لتؤكد على عروبة مصر وانتمائها العربى . كذلك فقد مرت العلاقات المصرية العربيـــة بكثير من التقلبات السياسية التى تخضـــع لاعتبارات عارضـــة او مؤقتة ، تأخذ شكل الخصومة التى تصل الى حد القطيعة الكاملة أو تكاد ، ثم لا يلبث ان يعود الوئام مرة أخرى فى حرارة وصفاء .

٩ ـــ على ان هذا الترف الفكرى ، وتلك التقلبات السياسية العديدة ، لم تستطع المساس على صعيد الواقع بحقائق صلبة تفرض نفســـها ، وتنمو باطراد وقوة دون أن تخضع لشطحات التأملات الفكرية أو اهـــواء التقلبات السياسية ، فتجاوب مصر مع احتياجات العالم العربى السياسية والاقتصادية والثقافية انما هو تفاعل يسجله الواقع ولا يحتاج الى تفســـير أو تبرير .

١٠ ـــ وحقائق الحياة فى العالم السياسى المعاصر تعلن بوضـــوح انه لا مكان فى هذا العالم الا للكيانات الكبرى والموارد الضخمة ، الأمر الذى حدا بالدول النامية الحريصة على استقلالها السياسى والاقتصادى والاجتماعى الى أن تبحث لنفسها عن صيغ للتعاون فيما بينها ، سواء ككل أو على مستويات اقليمية متعددة حتى يمكن ان تجد لنفسها موطىء قدم ، أو رأيا مسموعا ، أو وزنا مؤثرا فى عالم سادته القطبية الثنائية والتكتلات العسكرية والصراع الدولى .

١١ ـــ وفى هذا الخضم تثور دعاوى تحاول أن تشد مصر الى اقليمية فرعونية ، أو تشد مصر الى وحدة متوسطية ، أو شرق أوسطية ، أو افريقية، ولكنها فى جميع الحالات لا يمكن أن تكون بديلا للبعد الأساسى والمصـــيرى للشخصية المصرية ، الا وهو ارتباط مصر العربى .

على ان علاقة مصر بالعالم العربى ليست كعلاقة اى جزء قطـــرى بالكل العربى بل هى علاقة لها سماتها الخاصة المستمدة من وضـــع مصر المتميز تاريخيا وسياسيا وثقافيا فى العالم العربى .

١٢ — ان هذا الوضع — وضع الدولة التى شاء لها القدر أن تحتل مكان الصدارة — معناه أن مصر هى التى أخذت على عاتقها الدور الأكبر فى تحرير العالم العربى ودعم استقلاله ، وليس ما قامت به مصر من أجل حرية واستقلال ليبيا والسودان وتونس والمغرب والصومال وموريتانيا والكويت والجزائر وقطر والامارات والبحرين وعمان وجيبوتى الا أبرز الأمثلة ، وما استشهاد آلاف المصريين على التراب العربى فى المشرق والمغرب الا الجزء الأنبل من تضحيات أشمل وأوسع .

وهذا الوضع — وضع الدولة التى تنهض بمسئولياتها تجاه شقيقاتها — هو الذى هيأ لمصر ان تكون للعالم العربى صورته الأكثر اشراقا ، وصوته الأكثر نضجا ، فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان اسهام مصر الكبير فى تأكيد دور وشخصية بلاد العالم الثالث فى مواجهة القوى الكبرى وتكتلاتها ولتأكيد ذاتها ، اسهاما مدعما للعالم العربى ومنسوبا اليه كله وليس الى مصر وحدها .

١٣ — كذلك فان السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربى تستند الى حقيقة هامة وهى أن مصر على الدوام التى تصدت لأخذ زمام «المبادرة» فى كافة القضايا الحيوية والمصيرية ، لتحقيق أكبر اهداف العرب القومية وأعزها لديهم وهو هدف الوحدة العربية ، وظلت مصر الجادة — برغم كل الدعاوى — القاسم المشترك الأعظم بين كافة التجارب الوحدوية التى شهدها العالم العربى المعاصر .

١٤ — وكانت مصر هى التى بادرت بالمواجهة العسكرية ضد اسرائيل والصهيونية وتحملت أكثر من أى بلد عربى آخر أقسى التضحيات البشرية والمادية والمعنوية ، واذا كانت مصر قد بادرت أخيرا ، بشق طريق جديد لتحقيق السلام بين العرب واسرائيل ، فلقد كان من المنطقى والطبيعى وبحكم التاريخ أن يكون هذا الدور دور مصر لأن أحدا غيرها من الدول العربية لم يكن لديه العزم أو القدرة على أخذ زمام المبادرة أو حتى الرؤية الثاقبة لتصور ما بعدها .

١٥ — وأيا كانت الخلافات اليوم ، وأيا كان بعد الشقة العربية والحكام الرافضين فى الدول العربية فسوف يظل من الصحيح والثابت تماما أن الخلاف الذى حدث بين المبادرة المصرية وما يعلنه الحكام الرافضون لحل الصراع العربى — الاسرائيلى **هو خلاف تكتيكى وليس استراتيجيا ،** ومؤقت وليس دائما ، وبالتالى فان أى محاولات لمعالجته لابد وأن تنطلق من تلك الحقيقة الواضحة .

١٦ — وانطلاقا من تلك النظرة الواقعية والعلمية لما يدور على الساحة العربية الآن ، فان عددا من الأسئلة تطرح نفسها :

*** هل يمكن لهذا الخلاف التكتيكى اذا طال أن يتحول الى هوة استراتيجية تقتلع جذورا امتدت عبر التاريخ ؟**

* ما هى السياسة التى يجب اتباعها ازاء هذا الخلاف ؟ وما هـــو الأسلوب الأمثل لمعالجته ؟

* هل تجاوز الخلاف يعنى العودة الى الأوضاع التى كانت ســـائدة قبله ، أم يعنى التفكير فى أسلوب جديد لمعالجة مرحلة المصالحة العربية ؟

* هل المصالحة العربية ، تعنى ان يقترب من يؤمن بالتحـــرك والايجابية من موقف انصار الجمود والمزايدة ، أم تعنى بالعكس أن تستمر مصر فى دورها الطليعى وتدعو الأشقاء معها الى طريق التقدم المدروس نحو الأهداف القومية ؟

* ما هو اسلوب العلاقات بين مصر والشعوب العربية التى تفصل بينها وبين بعض الأنظمة المسيطرة عليها فجوة فكرية وسياسية ، والتى تعتبر مصر طليعة نضالها من أجل الأهـــداف التى اجمـــع عليها الضـــمير العـــربى ؟

وباختصار ، فان هذه الأسئلة كلها يمكن ايجازها فى سؤال واحد : ما هو شكل العلاقات العربية المستقبلة ؟

١٧ — ان هدف ورقة العمل هذه هو طرح الحقائق العلمية والموضوعية امام جماهير شعبنا وجماهير امتنا ، بحيث يساعد ذلك القاعدة الشـــعبية والقيادة السياسية على الوصول الى الاجابة الصحيحة التى تحدد السياسة المستقبلية والتى تأخذ فى الاعتبار ، فى اطار ما انجزناه وما نصـــبو الى تحقيقه ، المسلمات التالية :

ان مصر قلب الأمة العربية .

ان مصر طليعة الأمة العربية .

ان مصر كانت وستظل دائما على استعداد لتحمل مسئوليات القلب النابض والطليعة الجسورة .

١٨ — وسوف تعالج هذه الورقة الموضوعات التالية :

أولا : دور مصر فى تحرير الأمة العربية .

ثانيا : دور مصر فى اقامة العمل العربى المشترك .

ثالثا : دور مصر فى تحرير الاقتصاد العربى .

رابعا : دور مصر فى ابراز الشخصية العربية .

خامسا : دور مصر فى المواجهة العربية — الاسرائيلية .

سادسا : دور مصر فى بناء السلام .

سابعا : مبادرة السادات التاريخية .

أولا : دور مصر فى تحرير الأمة العربية

١٩ ـــ **حين قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢** ، لم يكن هناك ـــ من بين الدول العربية الاحدى والعشرين الحالية ـــ سوى سبع دول مستقلة ، بصورة منقوصة سواء نتيجة ارتباطها بمعاهدات غير متكافئة أو تحالفات عسكرية أجنبية تحمل فى طياتها التبعية .

٢٠ ـــ **ويسجل التاريخ لمصر وثورتها فى يوليو عام ١٩٥٢ ، انهـــا كانت اشارة البدء وشرارة اندلاع حركات التحرير وتتابع حركات الاستقلال فى العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربى بصفة خاصة** . وكان دور مصر رائدا ورئيسيا فى دعم هذه الحركات ونجاحها فى تحقيق أهدافها وضرب المثل الذى يحتذى به فى تحقيق التحرر ونيل الاستقلال .

٢١ ـــ وقد تركز مفهوم التحـــرر الوطنى لدى مصر فى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى :

انهاء السيطرة السياسية الأجنبية .

وتصفية الوجود والنفوذ العسكرى للاستعمار فى العالم العربى .

حتمية الثورة الاجتماعية جنبا الى جنب مع الثورة السياسية .

٢٢ ـــ وكان طبيعيا أن تواجه جهود مصر ـــ وهى تناضل من أجـــل تحقيق هذه الأهداف ـــ مقاومة ضارية من جانب الدول الاستعمارية التى استماتت من أجل الدفاع عن مصالحها ووجودها فى المنطقة ، وقوبلت هذه المقاومة بتحد واصرار حازم من جانب مصر ، الهبا المشاعر الوطنية للشعوب العربية وخلقا روحا ثورية فياضة أتاحت الفرصة لظهور قيادات وطنيـــة حريصة على تحقيق آمال هذه الشعوب فى النضال والتحرر ، وأصبحت الحاجة ملحة لتحقيق تلاحم القوى الثورية الوطنية فى الدول العربية المختلفة من أجل تكتيل جهودها وتوحيد صفوفها فى وجه المقاومة الاستعمارية ، وصولا للأهداف القومية العربية فى التحرر والاستقلال .

٢٣ ـــ واثبتت الممارسة العملية للكفاح العربى ضرورة القضاء على القواعد والأنظمة العربية المتعاونة مع الاستعمار التى تعوق بسياستها ومواقفها مسيرة التحرر **مما فجر مفهوم الثورة الاجتماعية كهدف اســـاسى ومكمل للثورة السياسية واهدافها لتحقيق الاستقلال الكامل .**

٢٤ ـــ وهكذا ارتكزت حركة التحرر القومى طبقا للمنظور المصرى على الأسس التالية :

مقاومة كافة صور التواجد السياسى والعسكرى الأجنبى وتصفيته .

تحقيق التلاحم بين حركات التحرر الوطنى .

تفجير الثورة الاجتماعية جنبا الى جنب مع الثورة السياسية وصولا الى الاستقلال الحقيقى .

٢٥ — كما جاءت مشاركة مصر الفعالة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ — رغم انتهاء الحرب بهزيمة — ايذانا بمولد احساس عميق لدى العالم العربى وشعوبه بالأخطار المحدقة به ، وضرورة تكاتف الجهود من أجل تحقيق أمنه وحريته واستقلاله ، **ولم تذهب الدماء المصرية التى سالت فى ساحة المعركة فى فلسطين سدى ، فقد روت نبت الثورة المصرية ، وفجرتها عام ١٩٥٢ لتبدأ مرحلة جديدة من الكفاح المصرى والعربى .**

٢٦ — ورغم أن مصر لم يتح لها انهاء الوجود العسكرى البريطانى بها الا بتوقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، الا أن انشغالها بقضية تحرير التراب المصرى لم يعقها عن بذل جهود وطنية ودولية لدفع تيار التحرر فى البلاد العربية حولها ، وارتفع صوت مصر دوليا لكى ينادى بتحرير البلاد العربية ورفع محاولات الاستعمار فى ابقاء سيطرته فى صورة حلف ، وهذا هو الوجه الحقيقى لمصر التى عنيت باستقلال اخوتها العرب قدر عنايتها باستقلالها ، والكفاح من أجل عالم عربى مستقل .

٢٧ — بدأت جهود مصر لحصول السودان على استقلاله حتى قبل ثورة ١٩٥٢ وتكثفت بعدها ، ووقفت مصر باصرار وعزم أمام مناورات بريطانيا لتسويف حل مشكلة السودان ، مما عجل التوصل الى اتفاق فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا ذلك الاتفاق الذى مكن اخواننا السودانيين من ممارسة حق تقرير المصير .

وبهذا اصبحت جمهورية السودان الديمقراطية أول دولة افريقية تحصل على استقلالها نتيجة لجهود مصر .

وباستقلال السودان فى يناير ١٩٥٦ كانت اول دولة تسارع بالاعتراف بالسودان المستقل **هى مصر .**

وكان اول سفير يقدم أوراق اعتماده لدى السودان المستقل هو **سفير مصر .**

وكان التأييد والدعم والمساندة للسودان وشعبه من جانب مصر .

وكان وازع مصر فى هذا كله نابعا من الوشائج التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الشعبين ومن الايمان المشترك بالقومية العربية .

٢٨ — ولكن شاء بعض الحكام فى السودان الا ان يتقمصوا ثوب **العقوق والنكران لمصر** الى حد افتعال احداث وهمية تصل الى الذهاب الى مجلس الأمن فى فبراير ١٩٥٨ بشكوى مزعومة ضد مصر التى ظلت على موقف التأييد والمساندة لشعب السودان الشقيق وهى مسئولية آلت مصر على نفسها أن تؤديها بعزم وثبات .

٢٩ ــ وكان دعم مصر وتأييدها لثورة الرئيس نميرى فى مايو ١٩٦٩ بغير حدود ، كما كانت وقفتها الشجاعة فى استمرار ثورته ورسوخها ، وخطت مصر مع السودان خطوات واسعة فى تحقيق واحد من أهم أهداف النضال العربى باقامة تعاون وثيق بينهما شمل مختلف المجالات ، وتجسد فى خطة محددة لتحقيق التكامل الحقيقى بينهما مستندا الى ما يجمع شعبى وادى النيل من أواصر تاريخية ومصيرية .

٣٠ ــ وستمضى مصر فى طريق التعاون مؤكدة وحدة وادى النيل غير مكترثة باى محاولة للدس او الوقيعة بين الشعبين الشقيقين ، كما حدث فى اجتماعى بغداد (نوفمبر ١٩٧٨) وتونس (نوفمبر ١٩٧٩) ، بعزم واصرار حتى تتحقق الفائدة المرجوة لخير الشعبين المتكاملين .

٣١ ــ أما ليبيا فان جهود مصر فى المجال الدولى هى التى ساعدت على تحقيق استقلالها والمحافظة على وحدتها وافشال محاولات تقسيمها الى ثلاث دويلات ، وعاونت مصر الدولة الجديدة فى مختلف المجالات الفنية والثقافية والعلمية والاقتصادية ، ورغم كل هذا قابل بعض حكام ليبيا آنذاك جهود مصر وما قدمته من أجل وحدة واستقلال ليبيا **بالعداء والعقوق** بل بالوصول احيانا الى حد المشاركة فى التآمر على أمن مصر وسلامتها وظلت مصر على خطها النابع من موقف مبدئى الا وهو مساندة ودعم الشعب العربى .

٣٢ ــ كما انه مما لا شك فيه ان الثورة التى اندلعت فى ليبيا عام ١٩٦٩، تدين بالكثير فى نجاحها وبقائها للتأييد والدعم المصرى لها ، خاصة فى سنواتها الأولى ، على الرغم من صعوبة الظروف التى كانت تمر بها مصر نتيجة النكسة عام ١٩٦٧ ، واستمد قادة الثورة فى ليبيا من الدعم المصرى لهم العزم والقوة لتثبيت دعائم ثورتهم ، **ولولا انحراف رئيس ليبيا فى مراحل لاحقة عن جادة الصواب** ، لأمكن تحقيق الكثير من أجل الصالح العربى ، ولنجحت واحدة من محاولات الوحدة التى الح عليها ــ دون حرص ــ ولأهداف السيطرة رئيسها مرة اخرى .

٣٣ ــ دون حاجة الى اجتهاد نجد ان العديد من الحكام العرب قد قابلوا كفاح مصر من أجل حركة التحرير والاستقلال العربى بالعقوق والجحود فما أمثلة ما اقترفه بعض حكام ليبيا فى أواخر الخمسينيات وما قام به بعض حكام ليبيا فى الستينيات وما كرره رئيس ليبيا فى السبعينيات وما ارتكبه رئيس جمهورية تونس على مدى الستينيات والسبعينيات ومؤتمر شتورا بعد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا ، الا سلسلة متصلة تؤكد على تصرفات سلبية تجاه كفاح مصر وجهودها الايجابية من اجل خلاص التراب العربى من السيطرة والاستعمار ونهوض الشعوب العربية على طريق الاستقلال والتنمية .

٣٤ ــ كما حظيت الحركات الوطنية فى المشرق العربى خاصة فى ضوء احداث فلسطين بكل اهتمام الثورة المصرية ، وترتب على ذلك مواجهة شرسة بين مبادىء الثورة المصرية وفكرها فى وحدة النضال العربى من ناحية والاستعمار ونظم الحكم العميلة المساندة له ، خاصة فى العراق ولبنان من ناحية اخرى .

٣٥ — ومع نجاح مصر فى كسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥ ، والتغلب على ازمة تمويل بناء السد العالى ، وتأميم قناة السويس ، وصد العدوان الثلاثى عليها عام ١٩٥٦ ذلك العدوان الذى تصدت له مصر بمفردها دون عون أو مساعدة من اى دولة عربية أخرى ، رغم تشدق بعض حكام الدول العربية بأنهم على اهبة الاستعداد لنجدة مصر والوقوف بجانبها فى وجه العدوان الثلاثى واستعاد العالم العربى ثقته بنفسه التى فقدها على أرض فلسطين مما أزكى روح النضال لدى العناصر القومية المتحررة داخل المشرق العربى .

٣٦ — ورغم كل هذا تزايد الهجوم على مصر خلال اجتماع بيروت فى نوفمبر ١٩٥٦ برئاسة كميل شمعون وحضور عبد الاله ونورى السعيد وغيرهم من مجموعة الخيانة ، حيث تحججوا بعدم استشارة مصر للعرب قبل تأميم قناة السويس تماما كما تحججوا فى اجتماعات الرفض فى بغداد عام ١٩٧٨ وتونس عام ١٩٧٩ .

٣٧ — وكان طبيعيا أن ينشط الاستعمار واعوانه لمواجهة هذه الاتجاهات والقضاء عليها ، وبدأ السعى لاحتواء دول المشرق العربى داخل أحلاف عسكرية ونظريات استعمارية عن ملء الفراغ ، وكان تصدى مصر قاطعا لهذه المحاولات ، فولد حلف بغداد ميتا ، ولم يكتب البقاء لمشروع ايزنهاور عن « ملء الفراغ » .

٣٨ — وحين تزايد احساس سوريا بما يحدق بها من اخطار ، نتيجة للتعاون الوثيق بين نظام نورى السعيد فى العراق ونظام كميل شمعون فى لبنان مع قوى الاستعمار ، وجدت سوريا فى قيام الوحدة بينها وبين مصر خير درع لضمان استقلالها السياسى وسلامة ترابها ورخاء شعبها ، واستجابت مصر العربية وتمت الوحدة المصرية — السورية فى فبراير ١٩٥٨ .

٣٩ — ولكن كانت مؤامرة الملك سعود التى رصد لها ملايين من الجنيهات ومؤامرات اصحاب المصالح متمثلين فيما عرف بتحالف المرتبطين بالشركة الخماسية ، ومناورات أقطاب حزب البعث الذين أعمتهم شهوة الزعامة السياسية . كل هؤلاء تآمروا على اجهاض هذه الوحدة وتحقق لهم ذلك بالانفصال فى سبتمبر عام ١٩٦١ .

٤٠ — وهاجمت الدول العربية مصر فى مؤتمر شتورا عام ١٩٦٢ بكل وقاحة وتطاول بشكل مماثل لما جرى خلال اجتماعى بغداد عام ١٩٧٨ وتونس عام ١٩٧٩ . وما اشبه اليوم بالأمس ، فهى نظم درجت على السلبية وعلى غرس بذور الشقاق والفرقة .

٤١ — وعلى الرغم من قصر عمر تجربة الوحدة المصرية والسورية الا ان تأثيرها كان أوسع مدى وعمقا ، فعجل بقيام ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، كما كان عاملا أساسيا من عوامل فشل الأهداف الكامنة وراء التدخل الأمريكى فى لبنان فى نفس العام .

ولم تتردد مصر لحظة واحدة فى الاضطلاع بدورها فى دعم ثورة العراق، مما دعا الرئيس عبد الناصر الى قطع رحلته فى طريق عودته من يوغوسلافيا والتوجه الى موسكو حيث أمضى ساعات طويلة فى مناقشة الوضع فى

الشرق الأوسط مع خرشوف على ضوء التطورات الجارية فى المنطقة آنذاك وتأمين ثورة العراق .

٤٢ — ولم تتراجع عن ذلك — حتى حين بات واضحا انحراف قيادات الثورة فى العراق فترة ما عن طريق الاستقلال الوطنى . بما ورد من تطاول على مصر فى محكمة المهداوى . كما شاركت مصر بجهودها وامكانياتها كاملة من اجل المحافظة على استقلال لبنان ووحدته ، ولم يمنع انفصال سوريا من أن تهب مصر لنجدتها حين تعرضت لخطر العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ حيث قامت مصر بتحريك قواتها المسلحة الى خطوط المواجهة مع اسرائيل للدفاع عن الجبهة السورية فور ابلاغ السفير السوفيتى عن وجود حشود اسرائيلية على هذه الجبهة .

٤٣ — كان ابرز ادوار مصر فى المغرب العربى دعمها المكثف والشامل لنضال شعوب تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا ، فقد دعمت حركات التحرير فى تونس والمغرب ، وساندتها وقدمت الكثير من العون لهـا منذ انشاء مكتب المغرب العربى فى القاهرة بعد قيام ثورة ١٩٥٢ حتى تحقق لتونس والمغرب استقلالهما عام ١٩٥٦ .

٤٤ — اما عن دعم ثورة الجـزائر — على المستويين السياسى والعسكرى — فقد كان من القوة والفعالية الى الحد الذى دعا فرنسا الى المشاركة والتعجيل بالعدوان الثلاثى على مصر ، ادراكا منها بأن القضاء على ثورة الجزائر يبدأ بالقضاء على ثورة مصر ، وليس ادل على ذلك من قول جى موليه رئيس وزراء فرنسا — آنذاك — بأن ضرب القاهرة حسم لمعركة الجزائر ، وكانت بورسعيد المجيدة فداء لثورة الجزائر . ولكن انتصرت ثورة الجزائر بانتصار ثورة مصر ، ورد المعتدون الذين أرادوا ضرب القاهرة لتخمد ثورة الجزائر .

٤٥ — وجاءت النتيجة على خلاف ما تشتهى قوى العدوان ، فكان نجاح مصر فى صده وقودا أزكى حماس الثورة فى الجزائر وزاد من ضراوتها حتى تحقق لها النجاح ، وحصلت الجزائر على استقلالها ولم يتـوقف دعم مصر عند ذلك ، بل استمر — سياسيا وعسكريا وماديا وفنيا — لمساعدة النظام الوليد على مواجهة الأعباء والمشاكل الجسام التى خلفها له الاستعمار ، ولكي يعيد للجزائر ردائها العربى الذى كاد الاستعمار أن يهلهله ويجعـل منه أسمالا باليـة .

٤٦ — واذا كانت الصومال قد نالت استقلالها فى منتصف عام ١٩٦٠ ، الا ان قضية الاستقلال الصومالى وكفاح شعبه لم تكن بمنأى عن اهتمـام مصر ، فقد كان دور مصر فى الدفاع عن حق الصومال فى تقرير المصـير سواء فى ظل نظام الوصاية الدولية للأمم المتحدة بمد يد العون فى تشـييد بناء المجتمع الصومالى خير دليل على مساندة مصر لدولة عربية افريقيـة شقيقة لبلوغ استقلالها وتحقيق مطلبها المشروع فى الحرية والتنميـة ، وما استشهاد ممثل مصر فى المجلس الاستشارى للأمم المتحدة فى الصومال وهو يؤدى الالتزام المصرى والواجب الدولى نحو تحرير الصومال فى ١٦ ابريل ١٩٥٧ الا حدثا فى سجل ما قامت به مصر وستظل تقوم به من أجل حـرية واستقلال الشعب العربى .

٤٧ ـ تخطى دور مصر فى مساندة ثورة اليمن الشمالى عام ١٩٦٢ الحدود التقليدية ، وامتد ـ استجابة لنداء قادة الثورة ـ الى تقديم العون العسكرى المباشر بارسال عدة آلاف من جنود مصر للوقوف بجانب الثورة الوليدة ضد أعدائها ، من بقايا أسرة حميد الدين المعزولة والقوى الرجعية التى تساندها لاعادتها للعرش ، والعودة باليمن الى الوراء .

٤٨ ـ وعلى الرغم من الأعباء الباهظة والتحديات الجسام التى تعرضت لها مصر نتيجة لهذا الموقف ، فقد واصلت باصرار القيام به ، ايمانا منهـا بأنه يمثل الترجمة الصادقة والأصيلة لمبادىء القومية والوحدة العربية التى نادت بها ثورة مصر ، وسعيا لاستعادة الشعب العربى لثقته وايمانه بوجود الوحدة فى العمل والهدف بصرف النظر عن اشكالها الدستورية بعد فشـل التجربة مع سوريا . ولم تخرج مصر من اليمن الا وقد ترسخت دعائم ثورته واخذت تخطو خطى سريعة للحاق بركب التقدم الذى يتناسب مع القرن العشرين . كل هذا فى وقت تعرضت فيه مصر لعدوان ١٩٦٧ وكانت أحوج ما تكون الى مشاركة كل جندى مصرى من الجنود الذين يحاربون من اجـل استمرار ثورة اليمن والنهوض بشعب عربى شقيق .

٤٩ ـ وكان الوجود المصرى فى اليمن الشمالى ، ونجـاحه فى دعم ثورته ، حافزا لجبهات التحرير فى عدن لتصـعيد كفاحها ضـد السلطات البريطانية هناك ، خاصة وقد أصبح طريق المساعدات المصرية اليها أقرب وأوسـع .

٥٠ ـ ومع تزايد مساعدات مصر للثورة فى الجنوب منذ اندلاعها فى ردفان عام ١٩٦٣ ، اتسعت حدودها وشملت كل مناطق الجنوب ، وحققت انتصارات سريعة مكنتها فى النهاية من تحقيق هدفها بقيام الجمهورية عام ١٩٦٧ ، بل اعترف المسئولون فيها بأن استقلال عدن هو النتيجة المبـاشرة والحتمية لمـا حققته القوات المسلحة المصرية فى اليمن الشمالية .

٥١ ـ ولم يقتصر دور مصر على ذلك فلقد كانت القوة الرئيسية التى حشدت العالم العربى للوقوف أمام أطماع العراق فى الكويت اذ وصـلت القوات المصرية الى الكويت فى سبتمبر ١٩٦١ كرمز للوجود المصرى ، كمـا ساهمت مصر فى الحفاظ على استقلال الكويت . وعلى بناء صرح الدولة الحديثة فيه .

واضطلعت مصر بنفس الدور بالنسبة لامارات الخليج فى مواجهـة مختلف الأطماع الدولية فكانت مصر هى خير معرف للراى العـام الدولى بقضايا الخليج العربى وكانت مصر هى خير مدافع فى محافل الأمم المتحـدة لدفع عجلة الاستقلال والحفاظ عليه من طمع الطامعين سواء من داخـل المنطقة العربية او خارجها .

٥٢ ـ وخلاصة القول أن الثورة المصرية التى كانت صوت الرئيس محمد انور السادات يشير قيامها صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ طلعت على العالم العربى وخريطته ابعد ما يكون لونها عن القومية العربية ، لتعتز اليـوم فى غير من أو ادعاء الى أن نفس الرقعة ترتفع فوقها أعلام اثنى وعشرين دولة عربيـة .

ثانيا : دور مصر في اقامة العمل العربي المشترك

٥٣ ــ ان مكانة مصر الفريدة فى العالم العربى تستند الى الخصائص النوعية والكمية التى تتمتع بها بين البلاد العربية الأخرى تاريخيا وسياسيا واقتصاديا ، كما انها تستند أيضا الى ادراك العالم العربى لهذه الخصائص وقبوله لها ، واضطلاع مصر بالدور الطليعى الذى يفرضه هذا الوضع المتميز ، اذ انها كانت دائما على استعداد للامساك بزمام المبادأة لشد العالم العربى الى مراحل أكثر تقدما وفعالية عبر عديد من الوسائل وفى كثير من الميادين .

٥٤ ــ ولا شك أن هذه الحقيقة تنطبق ، أكثر ما تنطبق ، على أكبر أهداف العرب القومية واعزها لديهم وهو هدف الوحدة العربية بمختلف اشكالها من مجرد التعرف على أوجه الاتفاق والتباين الى محاولة ايجاد صيغة للتنسيق ، الى توثيق التعاون المشترك والتكامل ، الى تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة ، مرورا بجميع انماط الاتحادات الفيدرالية والوحدوية الأخرى .

٥٥ ــ اننا اذا تأملنا أبرز محاولات توحيد العمل العربى المشترك منذ الحرب العالمية الثانية ، فسوف يتضح أن مصر هى التى بادرت دائما بطرحها ، واتخذت الخطوات الأولى لتحقيقها ، وتحملت أعباءها دون أن يسكرها النجاح أو يفت فى عضدها الاخفاق .

٥٦ ــ واذا كانت فكرة القومية العربية قد عاق صحوتها فى مصر الحديثة عدة عوامل مثل محاولة اختلاق تعارض بين القومية العربية وفكرة التضامن الاسلامى ، ومحاولة الاستعمار البريطانى المسيطر على مصر عزلها عن بقية البلاد العربية واتجاه الحركة الوطنية المصرية بنظرها الى الجنوب لتحقيق وحدة وادى النيل ، وتأثر قطاع من المثقفين المصريين بالثقافة الغربية مما جعلهم يتجهون بأنظارهم شمالا الى البحر المتوسط واوروبا ، وشيوع فكرة القومية المصرية نتيجة اكتشاف التراث الفرعونى .

٥٧ ــ كل هذه العوامل وان كانت قد عاقت لحين بلورة فكرة القومية العربية الى سطح الضمير الوطنى المصرى ، فانها لم تستطع طمس الطابع العربى الأصيل لمصر ، وما لبثت التطورات فى المنطقة العربية واجوء عدد من السياسيين ورجال الفكر فى المشرق العربى الى مصر ، ان ساهمت فى دعم الصلات الفكرية والسياسية بين مصر وباقى أجزاء أمتها العربية .

٥٨ ــ وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية المصرية لم تبد حتى سنة ١٩٣٦ اهتماما بالعمل فى الميدان العربى نتيجة لانشغالها بالقضية المصرية ووحدة وادى النيل ، الا أن القضية العربية لم تلبث ــ للاعتبارات السابقة ــ أن فرضت نفسها وبتفهم عميق على قطاعات هامة داخل تلك

الأحزاب ، وتزايد الادراك بالارتباط المصيرى بين مصر والعالم العربى خاصة عندما بدأت فكرة اقامة وطن اسرائيلى فى قلب العالم العربى بما بذلته مصر من أجل الدفاع عن الصالح القومى وقت أن كانت رقعة كبيرة من أجزاء العالم العربى موضوعة تحت نظام الانتداب ونظام الحماية .

٥٩ — وعلى اية حال ، فاذا كان الاتجاه العربى قد ظهر واستقر قبل ثورة ١٩٥٢ فلا شك أن الثورة كانت نقطة تحول حاسمة فى هذا النطاق ، حيث ترسخت — أكثر من أى وقت مضى وبشكل عملى — الهوية العربية لمصر ونص عليها فى أول دستور لمصر الجمهورية فى سنة ١٩٥٦ . وأولت مصر الثورة اهتمامها الأول للدائرة العربية فرفعت شعار القومية العربية كمبدأ وكدليل عمل ، ورفعت شعار الوحدة العربية كهدف للنضال العربى .

٦٠ — ان انتماء مصر العربى ، ووزنها فى العالم العربى الذى كان يتطلع اليها كاكبر قوة استراتيجية وحضارية وفكرية ، جعل من الطبيعى أن تكون هى الدولة المهيأة للسعى الجاد لتحقيق الوحدة العربية .

٦١ — ولقد كان التحرك الرسمى المصرى نحو تكوين جامعة الدول العربية تعبيرا عن اتجاه شعبى مصرى سبق الاتجاه الرسمى الى جانب الأمل الذى كان يراود القادة العرب ، والشعوب العربية فى أن تقوم مصر بدور القيادة .

٦٢ — وهكذا بدأ العمل الرسمى المصرى فى الطريق نحو انشاء الجامعة العربية ببيان رئيس الوزراء فى البرلمان المصرى فى ٣٠ مارس ١٩٤٣ الذى جاء فيه « لقد رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية . وانتهيت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ، كل منها على حدة ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض ، حيث يبدأ السعى للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل ، فاذا ما تم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من قرارات محققا الأغراض التى تنشدها الأمم العربية » .

٦٣ — وبناء على ذلك ، دعا رئيس الوزراء المصرى رؤساء الوزارات العرب الى الدخول فى مشاورات لتحقيق الوحدة العربية . واتضح فى هذه المشاورات اختلاف وجهات النظر التى قامت بمصر بالتوفيق بينها . فلبنان ابدى استعداده للتعاون على أساس احترام استقلاله وسلامة حدوده ، والسعودية واليمن رحبتا بالتعاون الثقافى والاقتصادى وتأجيل التعاون السياسى ، والعراق رغبت فى تكوين الهلال الخصيب أولا ، وكذلك شرق الأردن ، وأبدت سوريا استعدادها للوحدة المركزية الفورية .

٦٤ — ولقد انتهت تلك المشاورات التى قامت بها الحكومة المصرية الى عقد جلسات اللجنة التحضيرية فى الاسكندرية فى الفترة من ٢٥ سبتمبر الى ٧ اكتوبر ١٩٤٤ ، حيث اقرت هذه اللجنة فى (بروتوكول الاسكندرية) انشاء نوع من التعاهد الاختيارى بين الدول العربية ، تحتفظ فيه باستقلالها وسيادتها يسمى بـ « جامعة الدول العربية » ، وكانت تلك التسمية أيضا من اقتراح مصر .

وفى مقر وزارة الخارجية المصرية ، اجتمعت اللجنة السياسية الفرعية التى شكلها بروتوكول الاسكندرية ، فى الفترة من ١٧ مارس الى ٣ ابريل ١٩٤٥ وذلك لاعداد ميثاق جامعة الدول العربية .

وفى قصر الزعفران بالقاهرة اجتمعت اللجنة التحضيرية لاقرار ميثاق الجامعة العربية فى صيغته النهائية فى ضوء الاقتراحات والصياغات التى كان قد أعدها الفقيه المصرى الدكتور عبد الحميد بدوى وانتهت من اعداد الميثاق فى ١٩ مارس ١٩٤٥ .

وبعد اقرار اللجنة التحضيرية لميثاق الجامعة بثلاثة أيام فقط ، وفى ٢٢ مارس ١٩٤٥ اجتمع المؤتمر العربى العام بقصر الزعفران بالقاهرة برئاسة رئيس الوزراء المصرى ، ووقع مندوبو الوفود العربية ميثاق الجامعة العربية .

٦٥ — وهكذا قامت مصر بالدور الرئيسى فى انشاء جامعة الدول العربية ، واستضافت مقرها مؤقتا ورحبت به بعد تقنينه دائما ، وأسهمت بتوفير القسط الأكبر من موظفى أمانتها وميزانيتها .

٦٦ — وبنفس العزم كانت مبادءاتها فى انشاء كافة الأجهزة والهيئات المتفرعة عن جامعة الدول العربية فى مختلف الميادين ، سواء كانت تلك الأجهزة ، المنصوص عليها فى ميثاق الجامعة العربية ، أم فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية ، أم كانت اجهزة جديدة انشئت بموجب قرارات مجلس الجامعة أو اتفاقات دولية عربية .

٦٧ — كما كانت مصر دائما الدولة الرئيسية التى أسهمت فى انشاء كافة المنظمات العربية المتخصصة فى جميع المجالات وأوجه النشاط الاقتصادى والثقافى والعلمى والفنى . وقدمت القاهرة للغالبية العظمى من تلك المنظمات مقارها الرئيسية ، وزودت أماناتها العامة واجهزتها بالعدد الأكبر من كوادرها الفنية والادارية ومن ميزانياتها .

٦٨ — أمام تطور أوضاع المنطقة العربية قبل حرب السويس ١٩٥٦ ، رفعت مصر شعار « وحدة الصف العربى » على أساس أن تقف الدول العربية — بصرف النظر عن أنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية — فى مواجهة القوى الاستعمارية ، وعملت مصر فى هذا الصدد على احياء معاهدة الضمان الجماعى العربى .

٦٩ — على أن انضمام العراق الى حلف بغداد سنة ١٩٥٥ جعل مصر تتجه الى انشاء ضمان جماعى جديد ، محوره تنظيم الادارة

العسكرية العربية أولا ، وتمثل هذا الضمان الجماعى الجديد فى عدد من المواثيق العسكرية والاتفاقيات مع كل من سوريا والسعودية واليمن والأردن . ونجحت سياسة وحدة الصف هذه فى استقطاب القوى الوطنية العربية لمواجهة الاحلاف الأجنبية ، خاصة حلف بغداد ، وفضح محاولات تحويل المنطقة العربية الى منطقة للنفوذ الاجنبى .

٧٠ ــ ولعل من أهم تجارب الوحدة العربية ، الوحدة المصرية ــ السورية ، وعلى الرغم من أن هذه التجربة ، التى وافقت عليها مصر ، نتيجة للظروف الملحة ، رغم اقتناعها بأن كل متطلبات نجاحها لم تكن قد توفرت بعد ، فقد اصطدمت بعقبات كثيرة منها :

(أ) عداء القوى الاستعمارية الشديد لها ، وتجنيد اعوانها لضربها ، وحرص بعض أصحاب المصالح على الوقوف فى وجه تحقيق الاندماج الكامل فى الكيان الوحدوى . وللملك سعود والملك حسين أدوار رئيسية كما اعترفا بعد ذلك .

(ب) عدم وجود تنظيم شعبى فعال يساند العمل الوحدوى بأسلوب ديموقراطى .

(جـ) الاستعانة بعدد من القيادات التنفيذية دون مستوى المسئولية القومية .

(د) تآمر البعث مع الشيطان لاسقاط الوحدة لأنها لم تحقق سيطرة حزب البعث .

٧١ ــ وعلى الرغم من ذلك كله ، فان تجربة الوحدة المصرية ــ السورية تبقى من أهم تجارب الأمة العربية فى العصر الحديث اذ انها اثبتت ــ لأول مرة فى التاريخ المعاصر ــ أن الوحدة يمكن أن تتجاوز الأمل الى العمل ، كما فجرت طاقات التحرر على مستوى الأمة العربية ، وكشفت حقيقة الصراع فى المنطقة .

٧٢ ــ وبعد قيام حركة ٨ فبراير ١٩٦٣ فى العراق ، وحركة ٨ مارس ١٩٦٣ فى سوريا ، وافقت مصر على اجراء مباحثات الوحدة الثلاثية مع البلدين ، وهى المباحثات التى جرت فى القاهرة على ثلاث مراحل ما بين ١٤ مارس و ١٧ ابريل ١٩٦٣ . وقد انتهت تلك المباحثات بتوقيع اتفاق الوحدة الثلاثية ، الذى تضمن المبادىء العامة المتعلقة بتنظيم الدولة الجديدة من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبطريقة تشكيل اجهزة الحكم على المستويات الاتحادية والقطرية ، وبتوزيع الصلاحيات والعلاقات بينها ، كما احتوى الاتفاق أيضا على بعض الأحكام الانتقالية والعامة .

٧٣ ــ ولكن مواقف حزب البعث فى دمشق والتى أيدها بعث العراق الحاكم اكدت عدم التزام حكام سوريا بنصوص اتفاق الوحدة ، وكان أبرز دليل على ذلك هو تجاهل السلطات السورية الناحية السياسية فى اتفاق

الوحدة التى تمثلت فى تكوين القيادة السياسية الموحدة وتحقيق العمل السياسى الموحد على مستوى الأقطار الثلاثة ، كذلك فقد استأثر حزب البعث بالمناصب الكبيرة لكوادره فقط ، وتناسى القوى الوحدوية الأخرى ، وقام بتسريح من سموا بـ « الضباط الوحدويين الناصريين » فقوض ذلك دعائم اتفاق الوحدة .

٧٤ ـــ وفى بداية السبعينات قادت مصر محاولات وحدوية أخرى تمثلت فى اتحاد الجمهوريات العربية ، وفى الوحدة المصرية ـــ الليبية ، ففى السابع عشر من ابريل ١٩٧١ أعلن رؤساء مصر وسوريا وليبيا قيام دولة « اتحاد الجمهوريات العربية » ونص هذا الاعلان على أن تلك الخطوة انما تم اتخاذها ايمانا راسخا من الرؤساء الثلاثة بضرورة قيام الدولة التى تجمع الطاقات العربية ، قاعدة صلبة لحركة النضال ، واحد الروافد الهامة لحركة التحرير العالمية . وحدد الاعلان أهداف دولة الاتحاد بأن تكون نواة لوحدة عربية أشمل ، ونواة تستقطب النضال الوحدوى للجماهير العربية وبالتالى سبيل الى تحقيق هدفها فى اقامة المجتمع العربى الاشتراكى الموحد ، والأداة الرئيسية للأمة العربية فى معركة التحرير ، وحمل الاعلان عزم الدول الثلاث على دعم الاتحاد واهدافه بدعوة القوى القيادية فيها الى تكوين « جبهة سياسية » فيما بينها ، ترتبط بميثاق العمل القومى فى اتحاد الجمهوريات العربية ، وأكد الاعلان أن الباب مفتوح للانضمام للاتحاد أمام كل دولة عربية متحررة تؤمن بالوحدة العربية ، وتعمل من أجل اقامة المجتمع العربى الاشتراكى الواحد .

٧٥ ـــ وفى عام ١٩٧٢ بدأت مصر مفاوضاتها الوحدوية مع ليبيا ، وطبقا لما جاء فى بيان اعلان الوحدة فى ٢ أغسطس ١٩٧٢ فان قيادة الدولتين اتفقتا على اقامة الوحدة الكاملة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية فى اسرع وقت وعلى أقوى أساس ممكن .

واستند البيان الى حقيقة أن الثورتين المصرية والليبية تصدران عن نبع واحد ، وتتجهان الى هدف واحد ، وهو هدف الحرية والاشتراكية والوحدة ، الذى تتمثل فيه تاريخيا وانسانيا ونضاليا كل المعطيات التى تريدها الأمة العربية أساسا لمستقبل عزيز تتحقق فيه وبها آمالنا .

٧٦ ـــ واذا كانت تجربتا اتحاد الجمهوريات العربية ، والوحدة المصرية ـــ الليبية ، قد أخفقتا فى تحقيق أهدافهما بسبب مواقف نظام القذافى والبعث العلوى السورى ، فان تجربة العمل العربى المشترك التى خاضتها مصر فى حرب أكتوبر أثبتت نجاحها فى تحقيق أهدافها عبر عديد من السياسات التى اتبعتها مصر ، وهى اقامة وحدة عمل عسكرية تخطيطية تنفيذية مع سوريا ، حيث شكلت مصر وسوريا أول جبهة متحدة من جبهات المواجهة المباشرة ضد اسرائيل .

٧٧ ـــ ورغم قيام هذه الجبهة المتحدة وبدء حرب اكتوبر المجيدة وتسجيل الانتصارات العسكرية على الجبهة المصرية ، اذ بالقيادة السورية تحاول التخلص من هذا الالتزام المشترك والتراجع عنه الى حد السعى لدى الاتحاد السوفييتى ساعة اخطاره عن المعركة وقبل بدء المعركة بيومين

للضغط لوقف اطلاق النار بعد يومين فقط من بدء المعركة ودون ابلاغ أو تشاور مع شريكها الرئيسى مصر محطمة بذلك كل امكانيات تكوين موقف عربى موحد .

٧٨ — وبرغم كل ذلك مضت مصر فى تأمين العمل الاستراتيجى العربى الموحد وهو الأمر الذى تجسد فى ميثاق طرابلس وتدعيم العلاقات المصرية بالسعودية ودول الخليج العربى .

وكما عبر عن ذلك الرئيس السادات :

اننا جميعا نخوض معركة مصير عربى واحد . وقد فرضت ظروف هذه المعركة وقدر التاريخ أن تكون مصر هى القاعدة الأساسية ، وأن تكون السعودية مالكة ٦٠٪ من احتياطى البترول العربى . فاذا ما تساندت قدرة مصر العسكرية ، وسلطان السعودية البترولى ، بدأ كل منها أكثر فعالية .

٧٩ — وهكذا فان العمل العربى المشترك الذى قادته مصر فى عهد السادات انما اتسم بعدم اشاعة الفرقة بين البلاد العربية وتقسيمها أو تصنيفها الى بلاد رجعية وأخرى تقدمية أو جمهورية وأخرى ملكية ، أو اى تصنيفات أخرى تترتب عليها اقامة محاور متعارضة ، وانما تلعب مصر دورها كقطب يجذب جميع العرب : بصرف النظر عن الاتجاهات الاجتماعية والسياسية ، وبصرف النظر عن الأوضاع الاقتصادية أو المالية تحت شعار « اننا فى مواجهة مصيرنا الواحد عرب فقط لا فرق بين ملكية أو جمهورية أو تقدمية ورجعية » .

٨٠ — وكما قال الرئيس السادات فى حديث له عام ١٩٧٤ :

« ان الذين تحدثوا ويتحدثون عن انحيازنا لدول عربية وتجاهل دول عربية أخرى ، ما زالوا متأثرين بنظرية المحاور القديمة » .

٨١ — الا انه من دواعى الأسف أن بعض الدول العربية لم تتصف سياستها بنفس الروح التى ابدتها مصر ، بل انها انطلقت من أسس حزبية واقليمية ضيقة ، واعادت احياء العقد التى تشعر بها تجاه مصر التى تؤهلها كل الظروف لكى تكون طليعة العمل العربى ، **مما اشعر بعض المتطلعين لزعامات زائفة بأن عليهم فى سبيل تحقيق آمالهم ان يحاولوا عزل مصر عن العالم العربى ، أو فى الحقيقة — كما وضح الآن — عزل العالم العربى عن قلبه مصر .**

٨٢ — يسجل التاريخ العربى الحديث أن أول اجتماع لقادة البلاد العربية كان هو ذلك الاجتماع الذى دعت اليه الحكومة المصرية ، وعقد فى انشاص فى شهر مايو ١٩٤٦ ، وحضره ملوك ورؤساء الدول العربية المستقلة فى ذلك الحين ، وبعد ذلك بسبعة عشر عاما ، وان اختلفت الظروف ، كانت مصر الثورة هى التى دعت الى عقد مؤتمرات القمة العربية : واستضافت اول مؤتمرين منها .

٨٣ — ففى عام ١٩٦٣ شهدت المنطقة العربيـــة تحركات اسرائيل نحو تحويل مياه نهر الأردن لصالحها فى الوقت الذى عجزت فيـــه بعض الدول العربية المتاخمة لها عن مواجهة ذلك بسبب ضعف ارادتها السياسية أو نقص استعداداتها الدفاعية ، وهو الأمر الذى ظهر فى اجتماعات رؤساء أركان حرب الجيوش العربية التى عقدت فى خريف عام ١٩٦٣ بالقاهرة .

٨٤ — وأمام تهديد هذه المخاطر ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر دعوته الى عقد مؤتمرات القمة العربية ، وبعقد هـــذه المؤتمرات برزت صيغة « وحدة العمل العربى » التى استهدفت لقاء الدول العربية لانجـــاز مهمة درء الخطر الداهم الذى يهدد الكل سواء بسواء على أن يحتفظ كل طرف بموقفه الأيديولوجى ، وبنظرته الى الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة فى الوطن العربى .

٨٥ — وكانت القضـــية التى استأثرت باهتمام القيادات العربية وقت انعقاد مؤتمر القمة العربى الأول فى القاهرة فى شهر يناير ١٩٦٤ هى قضية الاعتداءات الاسرائيلية على المياه العربية ، وابرزت مقررات المؤتمر الأول الذى سمى بـــ « مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربيـــة » هـــذا الاهتمام من خلال القول بأن المجلس قد « اتخذ القرارات العمليـــة لاتقاء الخطر الصهيونى الماثل ، سواء فى الميدن الدفاعى أو فى الميـــدان الفنى ، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره وتحرير وطنه وتقرير مصيره » . وفى تلك الفترة كانت الاشارة الى تنظيم الشـــعب الفلسطينى اعترافا عربيا جديدا بضرورة قيام الحركة الوطنية الفلسطينية لتلعب دورها الأساسى والطبيعى فى النضـــال من أجل تحرير الشـــعب الفلســـطينى .

٨٦ — وفى شهر سبتمبر ١٩٦٤ استضافت مصر مؤتمر القمة العربى الثانى فى مدينة الاسكندرية ، وفى هـــذا الاجتماع اكد الملوك والرؤســـاء بيـــان المؤتمر الأول وتقرر عقد القمة دوريا فى شهر سبتمبر من كل عام ، ولقد قرر هـــذا المؤتمر أن الهدف النهائى هو « تحرير فلسطين » وأن هذا الهدف يستلزم خطة شاملة يضعها القائد العام فى مدى عام واحد وتحشـــد فيه الطاقات العربيـــة كلها ، وتعين كل دولة التزاماتها المحـــددة فيها . وكان القصد من « تحرير فلسطين » استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، حيث ظهر ذلك بوضوح فى الخطة التى وضعتها الأمانة العامة للجامعة العربية ، وقامت عليها الاتصالات العربية الدولية ، وخلاصتها المطالبة بتنفيذ قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولة عربيـــة وأخرى يهودية .

٨٧ — وشاركت مصر فى مؤتمر القمة العربى الثالث الذى عقـــد فى الرباط فى شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ ، وفى هذا المؤتمر قرر الملوك والرؤساء :

« الالتزام بميثاق التضامن العربى تأكيدا لوحدة المبادىء والأهداف وتوحيد جميع الجهود والطاقات العربية لخدمة القضايا الأساسية والمصالح القوميـــة العليـــا » .

٨٨ — وفى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ورغم التمزق الذى عانى منه العالم العربى فقد تزعمت مصر — مرة أخرى — الدعـوة الى استمرار النضال والكفاح العربى ، فدعت الى عقد مؤتمر القمة العربى الرابع فى الخرطوم فى شهر اغسطس من العام نفســه ، لتدارس الموقف العربى الناجم عن الهزيمة ، والنظر فى خطة عربية مشتركة لازالة آثار العدوان . فقررت الدول العربية تأكيد تصميمها بالوقوف صفا واحدا فى مواجهة هذه التحديات المصيرية وما تلقيه من مسئوليات على الشعوب العربية ، فاتخذت المواقف التالية :

* موقفها الواضح بأنه لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضة مع اسرائيل.
* التمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه .
* امكانية استخدام البترول العربى كسلاح ايجابى .
* دعم اقتصاد دول المواجهة العربية لتمكينها من الصمود فى المعركة.

٨٩ — وفى ديســمبر ١٩٦٩ شاركت مصر فى أعمــال مؤتمر القمة الخامس فى الرباط وقد انتهى هــذا المؤتمر من دون قرار . وأوضحت الكلمة الختامية التى القاها ملك المغرب أن الاهتمام كله تركز على مسألة القتال ضد اسرائيل وانشاء الكيان الفلسطينى .

٩٠ — وبعد ذلك بعشرة اشــهر ، قامت القاهرة بالجهد الرئيسى لاستئناف عقد اجتماع ملوك ورؤساء عشر دول عربية لانقاذ الشــعب الفلسطينى من محاولات القضاء عليه فى الأردن فيما وصفته هيئة التحرير الفلسطينية بمذبحة أيلول الأسود التى قضى فيها الملك حسين على الآلاف من الشعب الفلسطينى ، وتمخضت جهــود مصر على عقد « اتفاقيــة القاهرة » وهى الاتفاقية التى نصت على انهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية ، وكان الرئيس عبد الناصر الذى بذل فى ذلك المؤتمر أقصى الجهود ، قد حدد هدف مصر فى الآتى :

« وقف سفك الدماء الفلسطينية فى الأردن ، والمساعدة على تخفيف آلامه ، وضمان وجود وعمل القوات الفلسطينية ، وتجسيد نضال الشعب الفلسطينى ، والخروج من الوضع الخطر ، وتحقيق تعبئة كل القــوى العربية ضــد اسرائيل » .

٩١ — وبعد توديع آخر ضيوف هذا المؤتمر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، توفى الرئيس عبد الناصر وهو يقف فى الميدان يدافع عن الشعب الفلسطينى وحقه فى الحياة ، وفى أن تكون له هويته المستقلة ، وأن يكون ســيدا فى أرضه ، برغم كل ما لحقه ولحق مصر معه من تطاول وبذاءة وغدر على أيدى هيئة التحرير الفلسطينية فى شوارع عمان قبل المذبحة بشهرين لقبوله مبــادرة روجرز بعد أن بات جليا تقاعس الاتحاد السوفييتى عن الاضطلاع بأى دور ايجــابى .

٩٢ — وفى الوقت الذى يتعرض فيه الشعب الفلسطينى لمزايدات من جانب المزايدين ، وفتك به فى مذابح من جانب سفاكى الدماء ، تواصل

مصر نضالها وكفاحها لنصرة الشعب الفلسطيني وابراز كيانه على الصعيد العربي والدولي ، ومن هنا كانت دعوة الرئيس السادات في عام ١٩٧٢ امام المجلس الفلسطيني المنعقد في الجامعة العربية :

« انه حان الوقت لتكوين الحكومة الفلسطينية في المنفى ، وان مصر على استعداد للاعتراف بها فور اعلانها » .

٩٣ — وفي اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ دعت مصر ومعها سوريا ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية الى الاجتماع لتدارس الموقف العربي والدولي في فترة ما بعد الحرب . وقد تم عقد مؤتمر القمة السادس في الجزائر في شهر نوفمبر ١٩٧٣ واصدر المؤتمر بيانا أكد فيه أن حرب أكتوبر قد ابرزت تصميم الأمة العربية على تحرير أراضيها المحتلة مهما كانت التضحيات كما جاء فيه :

« ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ استطاعت فيها القوات المسلحة المصرية والسورية والمقاومة الفلسطينية — تشاركها قوات عربية أخرى — أن تلحق بالمعتدين الاسرائيليين أفدح الخسائر ، ومن خلال هذه المعركة تعاظم وعي الأمة العربية وحكوماتها بمسئولياتها وامكانياتها البشرية والمادية » .

٩٤ — وقد اكد بيان مؤتمر القمة السادس أن تحقيق السلام يستلزم توفير عدد من الشروط ، في مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان : هما انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية الثابتة .

٩٥ — أما مؤتمر القمة السابع الذي حضرته مصر ، وعقد في الرباط في شهر اكتوبر ١٩٧٤ فقد حدد في قراراته الهدف المرحلي للأمة العربية ، بأنه التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وتحرير مدينة القدس ، والالتزام بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

٩٦ — وجاء في قرارات هذا المؤتمر :

« تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وفي تقرير مصيره ، وتأكيد حقه في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على أى أراض فلسطينية يتم تحريرها ، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسئولياتها على الصعيدين القومي والدولي ، وفي اطار الالتزام العربي » .

٩٧ — وعندما نشبت الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥ كان اسهام جمهورية مصر العربية في حلها في الأساس من خلال العمل العربي المشترك في نطاق الجامعة العربية ، ومنذ تفجر الأزمة شاركت مصر في كافة أعمال الجامعة

العربية لمواجهتها ، وكانت ابرز مظاهر المشاركة المصرية هو حضور مصر مؤتمر القمة السداسي الذى عقد فى الرياض فى اكتوبر ١٩٧٦ لبحث الأزمة ، وهو المؤتمر الذى دعا الى وقف اطلاق النار على الفور ، وذلك بعد قتال دام عشرين شهرا ، وتعزيز قوات الأمن العربية ، وتنفيذ اتفاق القاهرة .

٩٨ ــ وتلا ذلك استضافة مصر ومشاركتها فى مؤتمر القمة العربى الثامن الذى عقد بعد ذلك على الفور بالقاهرة فى الشهر نفسه ، واصدار هذا المؤتمر قرارات ترفض تقسيم لبنان تحت أى صورة وبأى شكل ، وتؤكد الحفاظ على المقاومة الفلسطينية وتنفيذ اتفاقية القــاهرة .

٩٩ ــ وكانت تلك القرارات بداية لمرحلة اقل توترا فى الأزمة اللبنانية التى شهدت قتالا مدمرا أودى بحياة خمسة وعشرين الف لبنانيا ونحــو عشرة آلاف فلســطينيا واضعافهم من الجرحى ، وما مذبحــة تل الزعتر الا دليلا ماديا على ما اقترفته العسكرية السورية بسفك دماء الآلاف من ابنــاء الشعب الفلسطينى .

١٠٠ ــ ان التاريخ خير مسجل لدور الدول . فان مصر هى التى ارست أسس العمل العربى المشترك ، وكافحت من اجل وحدة العرب ، ومصر هى التى طورت الخط السياسى للعمل العربى المشترك بما يتناسب مع المخططات التى يراد بها النيل من الحق العربى ، وستظل وفية للمبــدأ حريصة على عروبتها ، وبقدر ما قدمت فى الماضى وتقدمه فى الحــاضر ، سيكون عطاؤها فى المستقبل اذ لا عملا عربيا مشتركا دون مصر .

ثالثا : دور مصر فى تحرير الاقتصاد العربى

١٠١ ــ ان الدور المصرى فى تحرير الأمة العربية من نير الاستعمار السياسى والعسكرى ، الذى كان الأساس الراسخ للعمل العربى المشترك، كان من المحتم ، بعد أن ظهرت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أن يكمله دور مصر فى انقاذ الثروة العربية من الاحتكارات والسيطرة الاقتصادية الأجنبية التى ظلت تستغلها لتحقيق أهدافها دون الالتفات لضرورة وضع تلك الثروة أولا واخيرا فى خدمة الانسان العربى ورفاهيته وتقدمه ليلحق بركب التنمية والرفاهية ..

١٠٢ ــ كانت تجربة مصر مع الاستعمار البريطانى ، والاستعمار الغربى عموما فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ بمثابة نموذج مصرى للتفاعل السياسى مع الاستغلال الغربى لموارد الشعوب ، أن ما قدمته مصر ــ فى هذا الصدد ــ هو التأكيد على أن السيادة الاقتصادية جزء مكمل للسيادة السياسية ، وأن الاستقلال السياسى لابد وأن يدعمه استقلال اقتصادى قائم على السيطرة على الموارد القومية ، وتوجيهها لصالح قضايا التحرر والتنمية للقاعدة العريضة وليست الأقلية الحاكمة ..

١٠٣ ــ كانت تجربة مصر فى تأميم شركة قناة السويس مع غيرها من التجارب الأخرى ــ تشكل فى هذا الاطار احد جوانب التراث الخصب الذى استلهمته حركة التحرير العربية فى صراعها مع قوى السيطرة الأجنبية . فقد أدت الى اشاعة روح التكامل بين السيادة السياسية والسيادة الاقتصادية ، فضلا عن انها ساهمت فى دفع حق السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية للدول النامية الى مراحل أكثر رقيا ، ذلك المبدأ الذى تمتع بالشرعية الدولية فى قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها منذ ما يزيد عن العشرين عاما ..

١٠٤ ــ ولقد كانت تجربة تأميم شركة قناة السويس تجربة رائدة امتد تأثيرها الى المنطقة العربية والى العالم الثالث ، وكانت بداية لحركة سرعان ما انتشرت الى دول العالم النامى **مذكرة لها بأن الموارد القومية حق لأهلها وليست حكرا يستغله الأجنبى او قلة حاكمة ويحرم منه صاحبه الأصيل وهو القاعدة الشعبية العريضة ..**

١٠٥ ــ ثم كان الصراع على قناة السويس ، بما لها من اهمية سياسية واستراتيجية عالمية ــ جزءا من صراع أوسع واعقد بين قوى الثورة الوطنية فى المنطقة والاستعمار وقوى السيطرة الأجنبية ، **وكان تأميمها تجسيدا لمطلب مبدئى نحو استخلاص السيادة الوطنية المصرية الكاملة . وكانت عملية التأميم واسترداد السيادة المصرية على الممر الملاحى الأول والأخطر فى العالم يعنى وضع المنطقة والعالم الثالث كله على بداية تغييرات سياسية اساسية فى علاقاتها مع العالم ..**

١٠٦ ــ وقد ظل موضـــوع استغلال الموارد النفطية احد الميادين الرئيسية لنضال البلدان النامية والعربية خصوصا من اجل تحقيق فكرة السيادة الاقتصـــادية على الموارد القومية ، وقد رزحت الثروة النفطية العربية ردحا من الزمن تحت سيطرة الاحتكارات البترولية والتى تضم حفنة قليلة من شركات متعددة الجنسية تسلطت على تجاره النفط الدولية، الى ان جاء نموذج تاميم القناة ليدق ناقوس نهاية عهد السيطرة ســـواء سياسية أو تجارية على موارد العالم الثالث .

ولم يكن هذا النموذج الوحيد ، وانما طرحت مصر شعاراتها حول ضرورة السيطرة العربية على مصادر ثرواتها ، ونادت لأول مرة بان :

((بترول العرب للعرب)) ..

١٠٧ ــ ولم يقتصر الدور المصرى ــ فى هذا السياق ــ على تقـديم نموذج الصراع الوطنى سياسيا أو قانونيا والذى أمكن من خلاله السيطرة على مصادر الثروات القومية العربية لصالح التنمية العربية ، **بل وجاءت حرب اكتوبر بعد ذلك لتكون المتغير المحورى الاساسى فى نسق الصراعات بالمنطقة حول البترول العربى بالذات وكانت ثمرة هذه الحرب المباشرة سياسيا وعسكريا أن استطاع العرب الى الابد تغيير بناء القوة ، فأممت بترولها ورفعت اسعاره وتحكمت فى انتاجه ..**

١٠٨ ــ يبقى أن نشير الى ان أحد المتغيرات الاصـــولية للحرب الرابعة (حرب أكتوبر) هو تأثيراتها على النفط ، كأحد أدوات الضغط السياسى ذات الطبيعة الاقتصادية ، فضلا عن استخدام أداةالمنع التدريجى للضخ ، فى احداث العديد من التغييرات على انماط العلاقات السياســـية والاقتصادية بين الدول العربية المنتجة للنفط ، وبقية البلدان الصناعية الغربية المتقدمة ، أى بين عالم المواد الأولية وعالم المواد المصنعة ..

١٠٩ ــ وكانت احدى النتائج الأساسية للحرب هى ثورة أســـعار النفط : وبروز ظاهرة الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول العربية المصدرة للنفط ، فلقد ادت الحرب والدور المصرى وفعالياته فى نطاقها الى تغيرات هيكلية فى اطار الهيكل السعرى للنفط ، وبكل تاثيرات ذلك على الهياكل السعرية للمواد الأولية والمصنعة ..

١١٠ ــ واذا حاولنا أن نرصد هذه التغيرات فى اطار الهيكل السعرى النفطى باعتباره المادة الخام التصديرية الأولى فى العالم العربى ، **فلقد ارتفع السعر المعلن الى حوالى ١٢ دولارا امريكيا للبرميل الواحد فى ديســـمبر ١٩٧٣ فى حين لم يتجاوز هذا السعر قبلها بشهرين فقط أى قبـــل حرب اكتوبر واثناء العشرة أيام الأولى منها ثلاثة دولارات امريكية ، كحد اقصى .**

١١١ ــ واذا حاولنا رصـــد المتغيرات الفرعية المتعلقة بالطـــاقة التراكمية للفوائض المالية العربية ، **فنلاحظ ان الاحتياطى المـــالى للدول العربية المصدرة للبترول قد تزايد من ٥ر٨٥٨ بليون دولار فى نهاية عـــام ١٩٧١ الى ٧ر٤٦٣ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٢ ، والى ١٠ر٢١٨ بليون**

دولار فى نهاية عـــام ١٩٧٣ ، ثم قفز الى ٢٥٫٧٨٥ بليون دولار فى نهـــاية عام ١٩٧٤ بعد الارتفاع الكبير فى اسعار البترول واستمرار التزايد بعـــد ذلك ولو بمعدلات اقل ، فوصل هذا الاحتياطى الى ٣٣٫٦٦٧ بليون دولار فى نهاية عـــام ١٩٧٥ ، ثم وصل الى ٣٦٫٧٢٦ بليون دولار فى نهـــاية يونيـــو ١٩٧٦ ..

١١٢ — وتطورت نسبة هذا الاحتياطى الى اجمالى الاحتياطى المالى العالمى من ٤٫٤٪ فى نهاية عام ١٩٧١ الى ٤٫٧٪ فى نهاية عام ١٩٧٢ ، والى ٥٫٦٪ فى نهاية عام ١٩٧٣ : ثم الى ١١٫٧٪ فى نهاية عام ١٩٧٤ ، والى ١٤٫٨٪ فى نهاية عام ١٩٧٥ ، والى ١٥٫٤٪ فى نهاية يونيو عام ١٩٧٦

١١٣ — واذا حاولنا ان نقدر المستقبل التراكمى للفوائض العربية ، انطلاقا من تقديرات المصادر الدولية ، فتقدر هذه الفوائض بحوالى ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، ترتفع الى ١٠٥٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ ، غير أن أكثر التقديرات تحفظا وحذراً (سواء لدى البنك الدولى او الحكومة الأمريكية) ترى أن هذه الفوائض تصل فى عام ١٩٨٠ الى ٢٣٠ بليون دولار.

١١٤ — وهكذا فالثابت ان هذه التغيرات الكمية الهائلة التى جاءت كأحد المتغيرات الأساسية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وللدور المصرى الفعال مع غيره فى خلق خلخلة فى بنـــاء القوة وحركة التوازن الاقليمية ، وبـــكل المؤثرات التى خلقها هذا المتغير فى أنماط العلاقات مع الدول الصناعية ، وفى العلاقات بين عالم المواد الأولية وعالم المواد المصـــنعة ..

١١٥ — ان الرؤية الشاملة لمـــا قدمته مصر فى هذ االنطاق تؤكد حقيقة أساسية هى أن هذا **العطاء المصرى كان بمثابة ثورة اقتصـــادية جديدة فى المنطقة والعالم معا ، وخطوة جديدة لاقامة النظام الاقتصـــادى الدولى الجديد على أســـاس محاولة سد الفجـــوة المتزايدة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، واقامة علاقات اقتصـــادية أكثر عدلا ودفعا لعجلة التنميـــة ..**

١١٦ — واذا كان الحديث حتى الآن قد اقتصر على الآثار الاقليمية والعالمية لمـــا اقدمت عليه مصر سواء فى ممارســـتها لحق الســـيادة على مواردها ، أو انتصارها للحق العربى فى أن يكون استغلال الموارد العربية لصالح التنمية العربية ، **أو أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى خاضـــتها مصر وانتصرت من أجل تحرير الأرض العربية واعادة الحق للشعب الفلسطينى قد عادت بطريق مباشر على الدول العربية المنتجة للبترول بثروات طائلة ،** وما استتبع ذلك من التمهيد لعهد جديد فى العلاقات الاقتصـــادية الدولية تمارس فيه الدول النامية ضغطا وتجنى ثمارا ما كان لها أن تحققه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ..

١١٧ — ان مصر قد تصدت أيضا للنظام الاقتصادى القائم على أساس سيادة وتفوق الدول الصناعية ، **والكل يذكر ان أكبر تجمـــع للدول النامية كان فى القاهرة عام ١٩٦٢ عندما تجمعت الدول النامية ولاول مرة**

لكي تعبر عن تحالف مصالحها والذى كان مقدمة لاول مؤتمر دولي للتجارة والتنمية ، واختيرات مصر لرئاسته ليس من قبيل المجاملة ولكن تقديرا لان مصر خير من يحمي مصالح الدول النامية ويرعاها ، واستمرارا للكفاح الذى بدأ فى مؤتمر القاهرة ١٩٦٢ ..

١١٨ — لقد كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ اول عمل على طريق بناء نظام اقتصادى جديد تشارك فيه الدول النامية على قدم المساواة مع الدول الغنية فى ارســاء القواعد الجديدة للتعامل الاقتصادى ، بعد أن كانت قاصرة على العالم الغنى بفرض مايراه ليزداد غنى ويزداد فقراء العالم — الدول النامية — فقرا ..

١١٩ — ان الدور الطليعى الذى تقوم به مصر فى الحوار الدائر بين الشمال الغنى والجنوب الفقير على مدى مايزيد على عقدين ليؤكد حقيقة الدور الرائد الذى آلت مصر على نفسها القيام به ..

١٢٠ — واذا كانت مصر قد حرصت على ضرب المثل فى أن السيادة الاقتصادية جزءا اساسيا لا تتحقق بدونه السيادة السياسية المتمثلة فى الاستقلال ، فأنها كعادتها لا تتصرف من منطلق الانانية ، فعندما أممت قناة السويس حرصت عليها كمعبر للتجارة الدولية ، ويفيد أول مايفيد اشقائها العرب فى نقل بترولهم وسير التجارة بين العالم النامى والعالم الصناعى ..

١٢١ — وبنفس الروح فعندما اغلقت قناة السويس بسبب الاحتلال الاسرائيلى للاراضى المصرية ، كان أحد الاهداف وراء تحرك مصر سلما أو حربا اعادة فتح القناة لكى تخفف من الأعباء الناتجة عن تغير مجــرى التجارة ، مراعية فى ذلك صالح الدول النامية التى تأثرت تجارتها من اغلاق قناة السويس ، ولم تحاول مصر ان تستغل قناة السويس للابتزاز أو تجعل تجارة الدول النامية « رهينة لأنانية » وما أن حــانت الفرصــة حتى سارعت مصر الى اعادة فتح الملاحة فى قناة السويس سنة ١٩٧٥..

ومرة أخرى يجنى العالم النامى ثمرة طريق قصير لتجارتة وتحرم النظم العنصرية فى الجنوب الافريقى من تحويل التجارة عبر موانيها ..

١٢٢ — وصفوة القول أن مصر قد ادت دورها فى تحرير الاقتصاد العربى ، وليس الدور قاصرا على حد ضرب المثل أو التصدى للحوار الدولى لصالح الدول النــامية ، ولكن ما لا يقل أهمية عن كل هذا هو أن مصر بما تملك من بنية بشرية وعلمية قد أسهمت فى تحقيق بنيــان التنميــة فى العالم العربى ، فلولا العالم والخبير والعامل المصرى ما كان لأموال البترول وحدها أن تنقل الدول العربية من التخلف الى التنمية .

رابعا : دور مصر فى إبراز الشخصية العربية

١٢٣ ــ اذا كان التاريخ يسجل لمصر دورها الفعال فى تحرير العالم العربى واقامة لبنات العمل العربى المشترك ومتابعة المسيرة الاستقلالية لبلوغ التحرر الاقتصادى ، فان مصر ايمانا منها بأن عالم اليوم فى تشابكه يعتمد اساسا على القيام بدور ايجابى حتى يكون للكيان العربى تأثيره على مجريات السياسة الدولية .

فالاستقلال السياسى والسيادة على الموارد الاقتصادية ليست الا مقدمة لتحرك مصر لاعطاء الشخصية العربية دورا متميزا على الصعيد الدولى ، دورا يقوم على سمات خاصة تشكلت خلال تجربة التحرر وتتفاعل بالأحداث الدولية وسياسة الصراع الدولى .

١٢٤ ــ ولم تكن رؤية مصر لهذا التفاعل على أن يكون رد فعل أو الاكتفاء بعمل ثانوى أو هامشى ، بل كانت رؤية مصر ان تمارس الدور الذى يتناسب مع وزنها الحضارى والثقافى والسياسى وفى التعبير عن المنطقة التى تنتمى اليها ــ المنطقة العربية ــ فخاضت معركة الكفاح السياسى والدبلوماسى ضد مختلف أشكال الهيمنة والسيطرة والتسلط وللتصدى لصالح قضايا التحرير والتنمية وحقوق الانسان ، فكانت طليعة قوة دولية جديدة لا شرقية ولا غربية ، بل ابراز الشخصية العربية فى كافة المحافل الدولية ، سرعان ما مثلت نموذجا ومركز جذب تحيط به الدول العربية اذا ما رغبت فى السير فى الطريق الذى نهجته مصر .

١٢٥ ــ وقد كان دور مصر متواصلا وممتدا ومتشعبا بحيث شمل مجالات المعاملات الدولية كلها وامتدت آثاره بحيث ترددت أصداؤها فى أرجاء العالم كله ، ابرازا للشخصية العربية ، وليس هذا من قبيل اطلاق القول على عواهنه ، ولكن اذا استعرضنا بعض المجالات لتأكيد تصديق القول للعمل ، فان دور مصر فى مقاومة الاحلاف الاستعمارية ، ودور مصر فى ارساء اسس حركة عدم الانحياز وتطويرها ، ودور مصر فى اقامة ديمقراطية اشتراكية خير الأدلة والبراهين ..

١٢٦ ــ فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور معالم الحرب الباردة بين المعسكرين وقيام سياسة المحالفات اخذت مصر موقفا مبدئيا ثابتا قوامه أن الارتباط بمعاهدات أو تحالفات دولية عسكرية مع الغرب سوف يدعم الاحتلال البريطانى فى قاعدة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية بما يؤثر بالحتم على القضية العربية ، ومن ثم رفضت مصر مشروع قيادة الشرق الأوسط الذى تقدمت به فى ١٣ اكتوبر ١٩٥١ كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا الى الحكومة المصرية والذى كان يرمى الى

انشـــاء هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كما تساهم فيها الدول العربية الأخرى وجنوب افريقيا ونيوزيلندا ..

١٢٧ ــ وكان رفض مصر ينطلق من أن هذا المشروع يهدف الى ابقاء المنطقة فى اطار النفوذ الاستعمارى فضلا عن انه يهدف الى اشراك اسرائيل فيه ، وهو أمر كان مرفوضا من الجماهير العربية ، وكانت الرؤية المصرية فى هذا الصدد ان الدفاع عن المنطقة يجب أن ينبـــع من داخلها ، وأن يتم ذلك فى اطار جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك التى عقدت فى اطارها عـــام ١٩٥٠ ..

١٢٨ ــ غير ان تبلور هذا الموقف السياسى المصرى كان أكثر وضوحا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، اذ عملت مصر على وضـــع معاهدة الدفاع المشترك العربية موضع التنفيذ فضلا عن موقفها الرافض لأى ارتباط بالتحالفات الغربية التى تهدف الى الزج بالمنطقة فى الصراع الدولى واخضاعها لحلف أو آخـــر ..

١٢٩ ــ وكان رد فعل المعسكر الغربى لمواجهة الموقف المصرى يتمثل فى طرح مشروع حلف بغداد الذى يعكس المبادرات الامريكية المرتبطة بمحاولات تطويق الاتحاد السوفيتى بالاحلاف ..

١٣٠ ــ جاء هذا الاقتراح عبر نورى السعيد فى منتصف ١٩٥٤ الذى اقترح توسيع ميثـــاق الدفاع العربى المشترك ليكون حلفا اقليميا لدول الشرق الأوسط ، ويضم ايران وباكستان وتركيا على ان ترتبط بقطبى التحالف الغربى (بريطانيا ــ الولايات المتحدة) ، غير أن البداية الحقيقية لهذا الحلف تبلورت عندما ابرمت تركيا والعراق ميثاقا دفاعيا بينهما ســـنة ١٩٥٥ ، واتفقتا على السعى من خلال اتصالاتهما المقبلة مع مصر لكى تصبح طرفا فى هذا الاتفـــاق ..

١٣١ ــ وكانت الرؤية المصرية حتى قبل عقد هذه المحالفـــة تحـــاول اقناع العراق بالتخلى عن موقفها من تأييد الرؤية الغربية لأمن الشرق الأوسط وطرحت تقوية نظـــام الضمان الجماعى العربى وتقديم المساعدات العسكرية التى تعهدت تركيا أن تقدمها للعراق ، وذلك فى مقابل أن يحافظ العراق على سياسته العربية غير أن العراق لم يوافق على ذلك ..

١٣٢ ــ وكان الدور المصرى فى الجامعة العربية مؤثرا حيث استطاعت مصر ان تجهض المحاولة العراقية فى الجامعة بحيث فشلت كل محاولات ضم دول عربية اخرى الى عضوية الحلف وخاصة الأردن الذى تعرض لضغوط بريطانية افشلها الموقف الصلب لمصر وللجماهير الأردنية . .

١٣٣ ــ وقد قامت مصر ــ فى هذا الصدد ــ بمواجهة هذا الحـــلف الغربى عن طريقين ، أولهما بالالتجاء الى الجماهير العربية واشراكها فى الحكم على موقف العراق فى قضية تمس مستقبل وامن المنطقة العربية ، وربطت فى هذا الصدد بين انضمام العراق للحلف وبين الاستعمار الغربى ، وبالقياس مع معاهدات الصداقة القديمة بين الدول الكبرى ، والدول

الصغرى ، كما استغلت مصر الصلات العضوية بين الغرب واسرائيل التى جعلت الاحلاف الغربية مرفوضة تماما من الجماهير العربية . .

١٣٤ — أما الطريق الثانى الذى طرقته مصر لمواجهة الحلف فكان الأسلوب الرسمى وذلك بعقد اتفاقيات مع الدول العربية الأخرى لموازنة الحلف ، وذلك من خلال المعاهدات الدولية الثنائية والجماعية لدعم التعاون العسكرى العربى ، وقد عقدت مصر فى هذا الصدد اتفاقا عسكريا مع السعودية فى ١٩٥٥/١٠/٢٧ ومع سوريا فى ١٩٥٥/١١/٧ ، واتفاقا عسكريا ثلاثيا مع السعودية واليمن فى ١٩٥٦/٤/٢١ ..

١٣٥— كما أعلن عن توحيد جهود الجيشين المصرى والأردنى وتنسيقهما للدفاع عن مصالح الأمة العربية فى ١٩٦٧/٥/٥ وتم ايضا الاتفاق العسكرى المصرى/السعودى/الأردنى ، وبهذا استطاعت مصر عبر هذه الجهود أن تقوم بدورها فى حشد المعارضة العربية الشعبية والرسمية لارتباط العراق بمحالفة بغداد العسكرية ، واقامة سلسلة من الاتفاقات العربية للدفاع عن الأرض العربية ..

١٣٦ — وما أن قامت ثورة تموز فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، حتى سارع العراق الى تجميد دوره فى الحلف ثم أعلن انسحابه رسميا منه فى ٢٤ مارس ١٩٥٩ وبذلك انتصر عدم الانحياز ..

١٣٧ — واذا انتقلنا الى دور مصر فى مجال ارساء اسس حركة عدم الانحياز وتطويرها ، يمكن القول أن الاتجاهات الحيادية فى مصر قد ظهرت بوادرها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبرز ذلك فى موقف مصر مثلا اثناء نظر المشكلة الكورية فى الأمم المتحدة فى ٣٠ يونيو ١٩٥٠ ورفضها تأييد الموقف الأمريكى ، وقد ساهم هذا فى وضوح امكانية التأثير المصرى فى المنطقة العربية حيث ارتبطت سياسات الحياد واللانحيازية بقضايا الدفاع عن الشرق الأوسط ورفض الارتباط بأى من الكتلتين المتصارعتين ..

١٣٨ — ويمكن القول أن التقارب المصرى الهندى (معاهدة الصداقة فى ١٩٥٥/٤/٧) ، وصفقة الأسلحة المصرية التشيكية بكل تأثيراتهما فى المنطقة العربية ساعدا على تبلور الموقف المصرى اللانحيازى وهو الأمر الذى أدى الى تصاعد التأثير القيادة المصرية فى أوساط الجماهير العربية ، وهو الأمر الذى كان يعنى فى اطار النظام الاقليمى أن التأثير اللانحيازى المصرى على المجموعة الاقليمية العربية كان له أثره أيضا فى الحد من فرض الهيمنة الغربية على المنطقة مما كان دافعا للقوى الغربية على ممارسة الضغط الاقتصادى على مصر ومعجلا لحرب السويس ..

١٣٩ — وكان عقد مؤتمر بريونى فى يوغوسلافيا فى يوليو عام ١٩٥٦ البداية الحقيقية لسياسة عدم الانحياز حيث ضم القيادة الحقيقية للحركة (عبد الناصر — نهرو — تيتو) ، وكان لهذا المؤتمر فى الواقع ، دوره الهام فى بلورة الاتجاه اللانحيازى واعتباره اتجاها عالميا لا يشمل قارة بعينها بل يمتد على اتساع العالم الثالث ..

١٤٠ — وقد انعقد المؤتمر الأول للدول غير المنحازة فى بلجراد فى ١٩٦١/٩/١ ، وحضره خمسة وعشرون من رؤساء الدول التى انطبقت عليهم ضوابط ومعايير عدم الانحياز التى تم الاتفاق عليها فى المؤتمر التحضيرى الذى عقد فى القاهرة من ٥ الى ١٢ يونيو ١٩٦١ لتوضيح أركان وسياسة عدم الانحياز ..

١٤١ — ويمكن عرض هذه الضوابط والمعايير لحركة عدم الانحياز فى خمس نقاط : اتباع الدولة لسياسات مستقلة تقوم على التعايش السلمى وعدم الانضمام الى أى من الكتل المتصارعة ، مساعدة حركات الاستقلال القومى ، الا تكون عضوا فى المحالفات الجماعية ، الا تكون عضوا فى المحالفات الثنائية التى ترتبط باحدى الدول الكبرى ، الا تكون هناك قواعد عسكرية أجنبية فى اقليم الدولة اقيمت بمحض ارادتها ..

١٤٢ — وانعقد مؤتمر بلجراد فى ظل موجة جديدة من موجات اشتداد اوار الحرب الباردة ، وتوالى اجراء التجارب النووية من القوتين الأعظم ، ولذا كان اتجاه المؤتمر الى العمل على المحافظة على السلام ، وتخفيف حدة التوتر الدولى له ..

١٤٣ — وفى نطاق جذب هذه السياسة للدول الحديثة الاستقلال فى العالم الثالث عقد المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز فى القاهرة من ٥ الى ١٠ أكتوبر ١٩٦٤ وحضره سبعة وأربعون من رؤساء الدول ، مما يؤكد اتساع هذه الحركة ، ونوقشت فى هذا المؤتمر عدة قضايا منها القواعد العسكرية الأجنبية المقامة فى اقاليم أفريقية وآسيوية ، وثارت قضايا اخرى حول مفهوم عدم الانحياز ، وعن العلاقة بين النظام السياسى لدولة ما ، ومفهوم عدم الانحياز ، بالاضافة الى قضايا التخلف والتنمية ..

١٤٤ — والواقع أن تحليل السياسات المصرية خلال المراحل المختلفة لسياسة عدم الانحياز تبرز أن مصر كان لها دور مؤثر ورائد ، وشكلت مع الهند ويوغوسلافيا قطبية ثلاثية على قمة الحركة ، وكان لها تأثيرها السياسى والحضارى ، فى اطار الظروف الموضوعية المحددة فى مواقف دول المنطقة العربية .

١٤٥ — وقد ظلت مصر ، فى تعاملها مع حركة عدم الانحياز ، حريصة على الحفاظ على استقلالية الحركة التى تعرضت الى نوعين من الخطر ، اولهما انه باتساع نطاق الحركة دخلت دول كثيرة لا تنطبق عليها المعايير الدقيقة لعدم الانحياز ، وادى هذا الى خطر فقدان تماسك الحركة والى تسهيل تعرضها لمحاولات التأثير ، اذ استغل المعسكر الشرقى تطلع شعوب العالم الثالث الى الاستقلال السياسى والاقتصادى فى مواجهة محاولات الاستعمار الغربى والاحتكارات الاستعمارية التشبث بمواقفها القديمة ، لكى يدعم علاقاته بحركة عدم الانحياز .

١٤٦ — اما الخطر الثانى الذى تعرضت له حركة عدم الانحياز فهو أنه بانضمام عدد من الدول المرتبطة فكريا وواقعيا بالمعسكر الشرقى

ظهر اتجاه داخل الحركة ينادى بالتحالف المرحلى بين ذلك المعسكر والحركة ، ولقد قاومت هذا الاتجاه عدد من الدول الحريصة على الحفاظ على شخصية عدم الانحياز الأصيلة وعلى راسـها مصر ..

١٤٧ ـ وقد وضح هذا الخلاف الأساسى بشكل سافر فى مؤتمر هافانا فى سبتمبر ١٩٧٩ حيث استطاعت القلة المتحالفة مع المعسكر الشرقى أن تفرض آرائها على الحركة وان تنحرف بهـا الى مسار خطير يهدد كيانها ووجودها وفلسفتها ، ومرة اخرى كان على مصر ، التى ساهمت فى انشـاء حركة عدم الانحياز ، أن تعمل على خلق وتجميع رأى عـام لا انحيازى يقف فى وجه محاولات استقطاب الحركة لمصلحة قوة عظمى ، وحث دول المجموعة على عدم الرضوخ للضغوط التى تتعرض لهـا لمسايرة تيـار القلة لجرف الحركة عن مسارها الأصيل وتحريف مبادئها عن نص وروح وفلسفة عدم الانحيـاز .

١٤٨ ـ لقـد كان هدف مصر دائما أن يكون اتساع عضوية حركة عدم الانحياز عنصر قوة وتماسك وليس معول هدم وتفريق ، والتصدى لمحاولات النيل من وحدة الحركة ، سواء جاءت هذه المحاولات من داخل الحركة أو خارجها ، ولقد كان ولا يزال هدف مصر أن تكون المصالحة وليست المواجهة هو أسلوب عمل الحركة من أجل دعم السلام فى العـالم .

١٤٩ ـ وكما كانت [illegible] من أجل ارسـاء أسس حركة عدم الانحياز والسير بالحركة فى طريقها الأصيل ، فان مصر العربية قناعة منهـا بدورها فى العـالم العربى أخذت على عاتقها أن تقدم نموذجا يحقق التطور السياسى ونظام الحكم المناسب لهذه البقعة من العالم ، فشرعت فى اقامة الديموقراطية الاشتراكية فى العـالم العربى ، نظاما سياسيا وسطيا يحفظ للأمة العربية الاسـتقلال والأمن والرخاء بعـد أن عانت مرارة الاحتـلال العسكرى والاستغلال الاقتصادى .

١٥٠ ـ واذا تتبعنا التطور السياسى فى مصر منذ اعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى يومنا هذا فاننا نستطيع أن نقسم التجربة الديموقراطية الى ثلاث مراحل ، الديموقراطية البرلمـانية فيما بين عامى ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ ، وديموقراطية النظام السـياسى الواحد فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧١ ، والديموقراطية الاشتراكية التى نعيشها منذ ثورة التصحيح التى قامت فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

١٥١ ـ فالمرحلة الأولى منذ عـام ١٩٢٣ الى عـام ١٩٥٢ أخذت مصر بموجب دستورها ، ورغم عدم أعماله فى فترات كثيرة ، بالديموقراطية الليبرالية ، ولكن التجربة لم تؤت ثمارها المرجوة ، وفى اجماله يمكن ارجاع فشل التجربة الى انهـا كانت نقلا حرفيا لدساتير ونظم سياسية وحزبية تنتمى الى الفكر السياسى الأوربى فضـلا عن انحراف القادة الذين تصدوا للعمل السياسى عن أهداف الشعب فى ثورة عـام ١٩١٩ .

١٥٢ ـ أما المرحلة الثـانية منذ عام ١٩٥٢ ، الى عام ١٩٧٠ وهى ديموقراطية تقوم على النظام السياسى الواحد وتعتمد على النقل الحرفى للتجربة الشمولية والنظم الاشتراكية القائمة على الحزب الواحد .

١٥٣ ــ ومرة اخرى اخفقت التجربة فقد تحولت الديموقراطية الى ممارسات تعتمد على تسلط القلة او قيــام مراكز القوى واصبحت شعارا تتستر وراءه هذه الحفنة القليلة لتسيير النظام السياسى وفق هواها دون احترام لقانون فضلا عن اتباع سياسات اقتصادية لم تجن من ورائها مصر لا رفع فقر ولا دفع تنمية .

١٥٤ ــ الى ان قامت ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ التى تعتبر بداية المرحلة الثالثة فى الممارسة الديموقراطية التى نعيشها الآن والتى جعلت من احترام سيادة القانون والسعى الى التوازن بين مقتضيات العدالة الاجتماعية ومقتضيات الحريات العامة محور تحركها ، فهى ديمقراطية انسانية تقوم على احترام حقوق الانســـان وتصون العقيدة وتكفل حماية الأسرة والملكية .

فهى ديموقراطية تستمد فلسفتها من تعاليم الديانات السماوية .

وهى ديموقراطية اشتراكية وسطية ، بمعنى انهــا ترفض الاشتراكية العلمية القائمة على حتمية الثورة العنيفة وسيادة طبقة على بقية الطبقات .

كما انهــا ترفض الليبرالية التى تدع الأمور على اعنتها دون قيد او حساب ..

وانما هى ديموقراطية ملتزمة بقبول [illegible]حزاب مع قانون ينظم نشاطها وفقا لمبــادىء مشتركة تطبق على جميع الاحزاب دون تفرقة .

١٥٥ ــ واذا كان هدف ثورة التصحيح من اقامة حياة ديموقراطية سليمة لصالح مصر وشعب مصر ، الا أن لهذه الثورة والنظام السياسى مفهوما قوميــا .

فالدول العربية من حولنا قد اتبعت احد النظامين اللذين مرت مصر بتجربتهما ، فمن الدول العربية من ياخذ النظــام الراسمالى الغربى مع درجات متفاوتة من الليبرالية واسقاط او اتباع بعض سمات الديموقراطية الغربية ..

وفريق آخر من الدول العربية يحاول ان يطبق النظام الشمولى ..

ومرة اخرى تقــوم مصر بدورها بالفعل والممارسة لنظام ديموقراطى اشتراكى يلفظ مساوىء النظامين الآخرين ويتبع طريقا وسطا بما يصون الحرية الفردية ويحقق العدالة الاجتماعية فى غير حقد او استغلال ..

وهكذا كان دائما دور مصر فى العالم العربى وضع النمط الملائم لمجتمعنا العربى فى غير مغالاة او ابهام ، ولعل مصر بهذا النهج المعتدل والوسط تقدم اسهاما فى تحقيق التقارب بين النظم العربية المختلفة .

١٥٦ ـ ان هـذا العرض لمـا تدمته ولا زالت تقدمه مصر لابراز الشخصية العـربية انما هو توضيح متعـدد الجوانب مترامى الآثار ، فقد ظلت مصر على يقظتها لمقاومة الاحلاف وارساء دعائم حركة عدم الانحياز وفلسفتها المتطورة ، وضربت مصر المثل على استكمال السيادة السياسية بالسيادة الاقتصادية ..

ورغم المعاناة التى كابدها شعب مصر بسبب انتصاره للمبادىء والاهداف المبرزة للشخصية العربية وجعل المنظور العربى على الصـعيد الدولى مؤثرا وفعالا ، فان مصر لا زالت ماضية فى طريق الكفاح دون ردة او التواء ، فهذا قدرنا وما اهانـا له ..

فحتى عندما تقوم ثورة الاصلاح من اجل النظام السياسى الأمثل للحكم فىمصر ، فان الرؤية دائما تتطلع الى ما يمكن ان يعين اخواننا العرب عبر الحدود فى غير انانية او انغلاق على الذات .

خامسا : دور مصر فى المواجهة العربية - الإسرائيلية

١٥٧ — منذ تفجر الصراع العربى الاسرائيلى ، وعلى مدى الفترة الممتدة منذ حرب ١٩٤٨ حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، تحملت مصر العبء الأساسى فى المواجهة العربية الاسرائيلية ، كما اخذت مصر على عاتقها طوال تلك الفترة مهمة كشف الخطر الصهيونى من جانب ، ومهمة تعبئة الرأى العربى للمواجهة من جانب ثان ، ثم تحملت النتيجة الأساسية للمواجهة المباشرة المسلحة مع اسرائيل من جانب ثالث .

ولقـد قامت مصر بهذا الدور طوال تلك الفترة عبر اكثر من مرحلة من مراحل المواجهة وبصـفة خاصة منـذ تفجرت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ .

١٥٨ — فحينما طالب الحكام العرب بالغاء وعـد بلفور والانتداب البريطانى على فلسطين ، ورفضوا قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة ، وقرروا دخول الحرب ضد الدولة الاسرائيلية الجديدة عـام ١٩٤٨ ، قامت مصر بدورها فى هذا الاطار ، فلم يتردد كثير من ضباط الجيش فى مصر فى تقديم استقالاتهم وكانت جامعة الدول العربية قد حددت القطاع الذى يذهب اليه المتطوعون المصريون بالجزء الجنوبى من فلسطين ، وتكونت كتيبة مصرية من بعض الضباط الذين استقالوا من الجيش أو طلبوا احالتهم الى الاستيداع وسافروا الى فلسطين .

١٥٩ — وعندما اعلنت الدول العربية الحرب ، دخل الجيش المصرى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، كما دخلت الحرب ايضا جيوش سوريا ولبنـان والاردن والعراق .

١٦٠ — والواقع أن هزيمة الجيوش العربية فى تلك الحرب ، بدت كأنها قـدر لا فكاك منه لأكثر من سبب ، منها غياب الحـركة الثورية الفلسطينية (المنظمة) واستئثار طبقة من الزعامات والواجهات العميلة بالقيادة من أمثال الأمير عبد الله أمير شرق الأردن **تحت شعار التخويف بالتضامن العربى** ، فضلا عن أن الوطن العربى كان بكافة أجزائه واقعا ضمن دائرة النفوذ الاستعمارى بشكليه القديم والحديث ، وكان جنود الاحتلال يعسكرون فى أنحاء مختلفة من الوطن العربى ، يضاف الى ذلك خيانة الأنظمة العربية فى ذلك الوقت ليس للقضية القومية فحسب ، وانما تآمرها أيضا على ابناء بلادها والذى اخذ شكل صفقات الأسلحة الفاسدة والمؤامرات التى دبرها العملاء مع اليهود أو تسليم مواقع لهم .

١٦١ — والحقيقة أنه برغم الهزيمة التى منيت بهـا الجيوش العربية فى حـرب فلسطين ، الا أن اكثر نتائجها ايجابية ، هو بداية بلورة نواة

الاتجاه الثورى بين الضباط المصريين فى المعركة ، ذلك الاتجاه الذى أدرك وقتها ان اسقاط نظام الحكم السياسى وتصفية مواقع الاستعمار فى مصر والعالم العربى هو الشرط الضرورى لنجاح العمل المصرى والعربى فى المواجهة مع اسرائيل ، **ومن هنـــا كانت ثورة ٢٣ يوليو المصرية هى الرد الوطنى على التفريط فى مصالح البلاد الوطنية والقومية .**

١٦٢ ـــ فمنذ ان تفجرت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ ، ودور مصر فى المواجهة مع اسرائيل دور رائد بلا منازع ، فقد أخذت حكومة الثورة على عاتقها منذ عـــام ١٩٥٢ وحتى نشوب حرب عـــام ١٩٦٧ مهمة تعبئة الرأى العـــام العربى للمواجهة من خلال ابراز عناصر الخطر الكامنة خلف التواجد الاسرائيلى فى المنطقة هذا من جانب ، ومن جانب آخر أخذت على عاتقها خلق الأسس الكفيلة بخلق جبهة عربية قادرة على هذه المواجهة سواء من خلال الدور الذى قامت به فى داخل مصر أو فى اطار العالم العربى .

١٦٣ ـــ ويمكن القول أن مصر فى سعيها فى هذا الاتجاه ، كانت معنية بابراز جوانب عديدة منها أن قضية المواجهة العربية مع اسرائيل تنطلق من اعتبارين ، اولهما ضرورة استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وثانيهما أن اسرائيل تشكل تهديدا حقيقيا للعالم العربى فى مجموعه .

وفى هذا الاطار سعت قيادة الثورة فى مصر الى التأكيد على أن الفكر التوسعى الاسرائيلى سوف يدفعها باستمرار للتوسع على حساب الدول العربية الأخرى .

١٦٤ ـــ كما كانت معنية أيضا بابراز أن خطورة اسرائيل نابعة ايضا من علاقتها الوثيقة بدول الاستعمار الغربى ومن كونها بمثابة أداة تهدف منها الدول الاستعمارية الى تحقيق أهدافها فى تمزيق العـــالم العربى واحكام السيطرة عليه .

وكذلك فان المواجهة العربية مع اسرائيل تقتضى وجود شكل من أشكال الوحدة بين الدول العربية أو على الأقل شكل من اشكال التنسيق والتعاون المشترك كما تقتضى اقامة قاعدة اقتصادية قوية .

١٦٥ ـــ وفى ضوء الجوانب السابقة ، سعت مصر على مستوى حركتها الفعلية فى تلك الفترة الى اقامة قاعدة اقتصادية صلبة فى مصر ، والى تقديم نموذج للتنمية الاقتصـــادية الاجتماعية يمكن ان تحتذى به باقى البـــلاد العربية ، واعتبرت قيادة الثورة ذلك بمثابة ضرورة قصوى تقتضيها المواجهة .

١٦٦ ـــ كما سعت مصر بكل قواها الى محاولة تصفية مراكز النفوذ الاستعمارى فى المنطقة ، والتصدى لأى محاولة من جانب الدول الكبرى لجذب المنطقة العربية الى دوائر نفوذها ، ومن هنا كانت معركة الثورة المصرية الكبرى للتصدى لسياسة الاحلاف الاستعمارية فى المنطقة العربية من جانب ، ومعركتها **من أجل خلق قوة دولية مستقلة يؤدى العالم العربى فيها دورا محوريا من خلال دور مصر الرائد فى اطار كتلة عدم الانحياز من جانب ثان .**

١٦٧ — وسعت مصر ايضا الى محاولة التقريب بين الدول العربية ، وخلق اشكال من التعاون والوحدة بينها ، بلغت ذروتها فى قيام الوحدة المصرية — السورية عام ١٩٥٨ .

١٦٨ — وفى الحقيقة ان حركة السياسة المصرية بأبعادها السابقة ، تجسدت آثارها فى جانبين هامين :

اولهما انه بفضل مصر ، أصبحت القضية الفلسطينية او قضية المواجهة مع اسرائيل هى أهم القضايا العربية ، واصبحت تمثل اولوية مطلقة بالنسبة لبلاد العالم العربى فى مجموعها .

وثانيهما انه بات واضحا **منذ ان اضطلعت مصر بدورها التاريخى** كطليعة لقوى مقاومة الاستعمار فى المنطقة ، **انها اصبحت تمثل مركز الثقل الأساسى ، ومحور الخطر الرئيسى فى عملية الصراع ضد الدول الاستعمارية واسرائيل ، ومن ثم اصبحت المستهدف الأول فى الصراعات الاسرائيلية المقبلة .**

١٦٩ — **وفى هذا الاطار جاء العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الاسرائيلى ١٩٥٦ بهدف كسر شوكة مصر وضرب ريادتها لحركة المواجهة العربية مع الاستعمار ومع اسرائيل .**

وبغض النظر عن تفاصيل معركة ١٩٥٦ ، **فالأمر المؤكد ان خروج مصر منتصرة فى هذه المعركة ، قد اكد دورها الزعامى فى المواجهة العربية الاسرائيلية ..**

كذلك تأكد دور مصر الرائد فى المواجهة فى كافة التطورات التى شهدتها المواجهة العربية الاسرائيلية بعد عام ١٩٥٦ ، **ولم تكن دعوة مصر لعقد مؤتمر القمة العربى عام ١٩٦٣ الا لبحث القضية الفلسطينية وطرحها بكل ابعادها أمام الجماهير العربية وقياداتها ، ووضع حد للمساومات والتصريحات الرنانة .**

١٧٠ — **وما كان الدور الذى قامت به مصر ازاء العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ الا تجسيدا لزعامتها ، ودليلا قاطعا على وفائها بتعهداتها العربية والتزاماتها القومية ازاء العالم العربى فى مواجهته مع اسرائيل وان تتبع رد الفعل المصرى ليعطى الدليل الواضح لذلك .**

١٧١ — لقد تعرضت سوريا لشهور قبل يونيو **١٩٦٧** لسلسلة من الاعتداءات الاسرائيلية المحدودة ، وفى مايو من ذلك العام علت نغمة التهديدات الاسرائيلية لسوريا ، والمح آنذاك كل من رئيس وزراء اسرائيل ورئيس الأركان الى امكان القيام بعملية غزو شامل يستهدف اسقاط الحكومة السورية ، التى تأوى الفدائيين الفلسطينيين وتشجيعهم على مواصلة كفاحهم ، واحتلال دمشق ، ومعنى هذا انه صار هناك احتمال قائم لأن تتعرض سوريا لعملية غزو شامل .

وفى ٨ مايو ١٩٦٧ ، ابلغت سوريا الرئيس عبد الناصر بان ١٩ كتيبة اسرائيلية تحتشد على الحدود السورية ، وما لبث السوفييت ان اكدوا هذا الخبر ونقلوا الى الحكومة المصرية تفاصيل خطة الهجوم على سوريا .

١٧٢ — جرى الرد المصرى للتهديدات الاسرائيلية هذه وفقا لتصاعد دبلوماسى وعسكرى تبلور فى خطوات متتالية ، فبدأت الخطوة الأولى بقرار مصر فى ١٣ مايو ١٩٦٧ ارسال حشود مصرية الى سيناء ..

وفى ١٤ مايو ١٩٦٧ اعلنت الحكومة المصرية ، انها وضعت موضع التنفيـذ كل التدابير التى تقتضيها حالة الاستعداد لتنفيـذ اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية المبرمة فى ٤ نوفمبر ١٩٦٦ ، واعلنت مصر بعد ذلك بيوم واحـد حالة الطوارىء فى القوات المسلحة .

١٧٣ — وتمت الخطوة الثانية حين بادرت الحكومة المصرية فى ١٦ مايو ١٩٦٧ الى توجيه خطاب من قيادة القوات المسلحة المصرية الى قائد القوات الدولية تضمن ان اسرائيل تنوى ان تهاجم سوريا ، واذا اضطرت مصر الى التدخل ، فان القوات الدولية تغدو فى خطر ، ولذا يتوجب على هذه القوات ان تخلى مناطق الحدود وتتجمع فى خان يونس ورفح .

١٧٤ — وتجلت الخطوة الثالثة فى اعلان الرئيس عبد الناصر فى ٢٢ مايو ١٩٦٧ اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، وحظر مرور المواد الاستراتيجية عبر مياهه الى اسرائيل ولو كانت على سفن غير اسرائيلية .

١٧٥ — اما الخطوة الرابعة فتمثلت فى نشاط دبلوماسى عربى واسع النطاق على المستوى الدولى لاظهار وجهة النظر العربية .

وعلى المستوى العربى لجمع شمل الدول العربية والوقوف صفا واحدا فى وجه العدوان الاسرائيلى . وقد استجابت لذلك أكثر الدول العربية ، وتم ابرام اتفاق ثنائى بين مصر والاردن فى ٣٠ مايو ١٩٦٧ وانضم العراق الى هذه الاتفاقية فى ٤ يونيو ١٩٦٧ .

١٧٦ — والحقيقة ان العدوان الاسرائيلى على مصر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ كان يهدف أساسا الى ضرب الدور الزعامى الذى أصبحت تؤديه مصر على امتداد المنطقة كلهــا وفى مواجهة اسرائيل بصفة خاصة ، ويهدف الى اجهاض تجربة التنمية والتحديث التى اقامتها الثورة المصرية ، والتى تعد الأساس الصلب لموقف مصر فى عملية المواجهة .

١٧٧ — ولكن الهزيمة العسكرية لم تدفع مصر الى التخلى عن دورها القومى او التنصل على التزاماتها ازاء العــالم العربى بصفة عامة ، او التزاماتها ازاء عملية الصراع مع اسرائيل بصفة خاصة ، بل ان مصر سعت بعد الحرب مباشرة وطوال السنوات التى تلتها الى تحقيق اهداف اساسية أولها الشروع فى اعادة بنــاء جيش قوى مهمته الاساسية هى الدفاع عن

البلاد وصد الاخطار الخارجية واسترداد الأراضى المحتلة والدفاع عن حقوق العرب القومية .

وبالفعل بذل جهد هائل فى هذا الصدد بدأ من الصفر . فقد قضت هزيمة ١٩٦٧ على الكتلة الأساسية من الجيش المصرى ، وشيئا فشيئا اعيد بناء القوات المسلحة المصرية واستطاعت مصر ان تخوض بهذه القوات معارك الاستنزاف الناجحة ضد اسرائيل والتى امتدت عبر أعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ .

١٧٨ — وكان ثانى هذه الأهداف الأساسية هو تعبئة الدول العربية كل بقدر طاقته واستعداده وحسب قدرته ، وقد بدأ سعى مصر فى هذا الاتجاه بمؤتمر الخرطوم الذى قرر دعم دول المواجهة وتطور الى أشكال اتحادية كانت مصر وسوريا اساسها وانضمت لهما السودان فى فترة وكذلك ليبيا .

١٧٩ — وجملة القول انه رغم الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ ، ظلت مصر وفية لالتزاماتها العربية ، وظلت تسعى بكافة الطرق لازالة آثار هذه الهزيمة العربية ، الى ان كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

١٨٠ — لقد شهد التاريخ وقفات للرجال والدول ، وكم من احداث تمر دون أن يعيها المعاصر لها ، ولكن هناك من الأحداث ما يهز كيان العالم عند وقوعها ..

ولا شك ان قرار الحرب الذى اتخذته مصر فى اكتوبر ١٩٧٣ يعد من العلامات المميزة فى تاريخ الشعوب ، فبروح الفداء وعزم الايمان والاصرار المصرى على استرداد التراب والحق العربى ، ورغم كل المثبطات ، كان قرار مصر بخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ ..

فكان تجسيدا لدور مصر الرائد فى المواجهة مع اسرائيل .

١٨١ — لقد كانت الحرب نقطة تحول جذرى فى مسار الصراع العربى الاسرائيلى غيرت من الأوضاع السياسية والاستراتيجية فى المنطقة وأثرت على مسار العلاقات الدولية المعاصرة وبدأ العالم منذ اكتوبر ١٩٧٣ يعيد حساباته ومواقفه بالنسبة للمنطقة على أساس الحقائق الاستراتيجية التى فرضتها نتائج هذه الحرب ، والآثار البعيدة التى ترتبت عليها ..

واثبت الجندى المصرى قدرته القتالية الفائقة متى توفرت له القيادة الواعية الشجاعة .

١٨٢ — واذا انتقلنا من دلالة الحدث الى آثاره لتيقنا ان حرب اكتوبر قد قوضت دعائم واسس نظرية الأمن الاسرائيلى ...

فقد كانت الركائز الأساسية لنظرية الأمن الاسرائيلية منذ قيام اسرائيل وحتى ما قبل الحرب تقوم على أساس انها بما تمتلك من قوة عسكرية متفوقة تستطيع الاحتفاظ بالأراضى التى احتلتها والتى اعتبرتهـــا الحـــدود الآمنة بالنسبة لهـــا .

١٨٣ــ **لقد كشف أسلوب العمليات العسكرية للقوات المصرية فى حرب أكتوبر عن فراغ نظرية الأمن الاسرائيلية من كل مضمون** مما اضطر القوات الاسرائيلية الى التقهقر أمام جيشنا الباسل بعد ان لحقت بها خسائر فادحة، وكشفت أن مواصلة احتلال الاراضى العربية يفرض عليها ثمنا لا تستطيع قبوله وأن الدرع السياسى والنفسى والعسكرى ليس درعا من الفولاذ يحمى اسرائيل الآن أو فى المستقبل .

١٨٤ ــ **كما ابرزت حرب أكتوبر وحدة الموقف العربى فى صورة حشد موارد الأمة العربية ، بما يمكن تشبيهه بحالة ((التعبئة العامة)) فى دولة واحـــدة** ، ولقد تجسد هذا الموقف العربى أكثر ما تجسد فى استخدام الدول العربية لسلاح البترول سواء بتخفيض الانتاج أو فرض الحظر على التصدير أو برفع الأسعار لصالح الصراع ، **فيما عدا العراق الذى اعلن موقفه رسميا ضد المقاطعة ، وليبيـــا التى باعت بترولها بطريقة ملتوية ..**

وثبت للأمة العربية بذلك على نحو لم يسبق له مثيل أن هذا المورد الطبيعى ليس مجرد مصدر للدخل بل انه أيضا مصـــدر للقوة والهيبـــة السياسية يستطيع أن يدعم ويكمل العمل العسكرى .

١٨٥ ــ ولاشك أن انتصار قواتنا المسلحة فى حرب اكتوبر كان العامل الرئيسى لاجتماع القادة العرب فى مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر عام ١٩٧٣ ، ثم مؤتمر القمة العربى السابع فى الرباط عام ١٩٧٤ ، حيث اجتمعوا من أجل وضع خطة مستقبلية لتحقيق الأهداف العـــربية فى كافة المجالات ، **وحيث اكدوا استعدادهم لتحقيق السلام العادل على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العـــربية المحتلة واســـتعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية الثابتة بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير مصيره واقامة سلطته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .**

١٨٦ ــ **وقد تكلل الموقف المصرى من القضية الفلسطينية بذلك النصر الدولى الكبير الذى تجسد فى القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ بأغلبية كبيرة لصالح الفلسطينيين ، بمبادرة من مصر ، والمتضمنة دعوة منظمة التحرير باعتبارها ممثلا للشعب الفلسطينى لارسال وفـــد عنها يشارك فى مناقشة قضية حق الفلسطينيين فى العودة الى ديارهم وممتلكاتهم واعتبار الشعب الفلسطينى طرفا اساسيا فى اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، واعطاء منظمة التحرير الحق فى أن تحضر((كمراقب)) جلسات وأعمال الجمعية العامة وجميع المؤتمرات الدولية التى تعقد تحت اشرافها ، وبذلك كله كان لمصر ولحـــرب اكتوبر الفضـــل الأكبر فى بروز الشخصية الفلســـطينية على المســـتوى الدولى ممثلة فى منظمة التحـــرير الفلسطينية التى اكتسبت بذلك قدرا كبيرا من الشرعية الدولية .**

١٨٧ ــ وثمة اثر آخر لا يمكن انكاره لحرب اكتوبر هو ان المسرح الدولى شهد تغييرا بعيد المدى فى موقف العالم من الصراع العربى الاسرائيلى ولصالح الحق العربى ، وقد ظهرت تباشير هذا التغيير فى الايام الاولى من المعركة **حين امتنعت معظم دول حلف الاطلنطى عن السماح باستخدام قواعد الحلف فى امداد اسرائيل بالاسلحة عن طريق الجسر الجــوى الامريكى ،** وقد امتد التغيير الى ادخال قدر ملحوظ من الحيدة فى موقف دول أوروبــا الغربية من أزمة الشرق الأوسط ، بل ان هذا التغيير قد امتد الى صميم العلاقات بين الولايات المتحدة واوربا الغربية بحيث برزت أن فكرة « الأمن الأوربى » لا تتطابق تماما مع فكرة « الأمن الامريكى » وكانت بداية حقيقية لقيام سياسة أوربية لها ذاتيتها بنظرة مغايرة للنظرة الامريكية .

١٨٨ ــ كذلك كان من ابرز معالم هذا التغيير فى المجال الدولى ما قامت به معظم الدول الافريقيةمن قطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل .

١٨٩ ــ وهكذا يمكننا القول انه منــذ تفجرت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ ، وطوال مراحل المواجهة العربية مع اسرائيل بعد ذلك ، كان لمصر الفضل الأكبر فى تعبئة الأمة العربية وراء العمل الجاد لاستخلاص الحقوق العربية ، وتعبئة الراى العام الدولى لمساندة تلك الحقوق ، وان مصر اخذت على عاتقها مهمة تهيئة الظروف وخلق الأسس اللازمة لهذا النضـال ، **سواء بالنسبة لمصر ذاتها ، باقامة قوات مسلحة عصرية كفيلة بتحمل العبء الاكبر فى هذه المواجهة ، واقامة قاعدة اقتصادية صلبة او بالنسبة للعالم العربى من خلال الدور الرائد الذى قامت به مصر فى هذا المجــال .**

١٩٠ ــ وكان لمصر الفضل الاكبر فى دعم الفلسطينيين وحمايتهم من محاولات الابادة والعمل باستمرار على أن تكتسب منظمة التحرير الفلسطينية شرعية عربية ودولية ، وأن تتحمل مصر النتائج الأساسية للمواجهــة العربية المسلحة مع اسرائيل ، سواء كانت عسكرية او اقتصادية .

١٩١ ــ كما تحملت مصر العبء الأكبر فى ايضاح ابعاد الموقف العربى من المواجهة ، وتغيير المواقف الدولية منها من خلال حرب اكتوبر ، ثم من خلال جهودها المستمرة من اجل السلام التى توجت بمبادرة الرئيس السادات التى عبأت الراى العام الدولى وراء الحقوق العربيــة عامة والحقوق الفلسطينية خاصة وفتحت الطريق أمام تحقيق التسوية الشاملة والعادلة القائمة على استرداد الأرض والحقوق .

سادسا : دور مصر فى بناء السلام

١٩٢ ــ تعتبر حرب اكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول فاصلة فى تاريخ المواجهة العربية الاسرائيلية ، فقد ادى الانجاز العربى فى هذه الحرب الى تحطيم اسطورة التفوق الاسرائيلى والكشف عن القوة العربية الكامنة واستعادة الكرامة العربية .

١٩٣ ــ غير أن من النتائج ايضا التى تمخضت عنها هذه الحرب هى تزايد ادراك كثير من العرب والاسرائيليين لحقيقة ان الحل النهائى للصراع العربى الاسرائيلى لا يمكن ان يتحقق بالقوة المسلحة ، ومؤدى ذلك بالطبع تزايد الشعور بالحاجة الى تسوية سلمية لهذا الصراع .

وهكذا يمكن القول بان احدى النتائج الكبرى لحرب اكتوبر تتمثل فى دفع عملية التسوية السلمية الشاملة .

١٩٤ ــ ومن هنا تبرز الدلالة الهامة لنداء السلام الذى وجهه الرئيس السادات فى حديثه أمام مجلس الشعب المصرى فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ فى أوج النصر العسكرى ، ومن هنا أيضا يبدو مغزى سعى القيادة المصرية ، فور وقف اطلاق النار ، الى استثمار النتائج الايجابية لحرب أكتوبر بتصعيد حملة السلام بغرض ممارسة أقصى ضغوط ممكنة على اسرائيل للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة تحقق مصالح كل الشعوب فى المنطقة فى ظل معادلة مؤداها :

استعادة الأرض وحقوق الشعب الفلسطينى للعرب ، مقابل الأمن والسلام لاسرائيل .

١٩٥ ــ ولكن اذا كان دور مصر فى بناء السلام قد برز أوضح ما يكون على اثر حرب اكتوبر ، الا أن البداية الحقيقية لهذا الدور تعود الى الفترة التالية لحرب يونيو ١٩٦٧ .

فاذا كان من المتفق عليه ان تسوية الصراع العـربى الاسرائيلى هى عملية تاريخية ، فان الجهود المصرية الكبرى لبناء السلام بعد أكتوبر١٩٧٣ لم تكن منقطعة الصلة عن تلك المحاولات المتوالية التى بذلتها مصر للتوصل الى السلام طيلة الفترة ما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

واذا كانت حرب أكتوبر تبدو لأول وهلة وانها تفصل ما بين المرحلتين الا أنها فى حقيقة الأمر تصل بينهما أكثر مما تفصل .

١٩٦ ــ كانت حرب يونيو ١٩٦٧ احدى اللحظـات البارزة فى تاريخ المواجهة بين العرب واسرائيل ، **ولعل من أهم ما انتهت اليه هذه الحـرب هو تلك الصدمة التى اصابت الفكر العربى تجاه قضية الصراع مع اسرائيل ،**

الأمر الذى اثار شكوكا عميقة فى كثير من الشعارات التى راجت فى الفكر العربى طوال الفترة الممتدة ما بين بداية العمل العربى المشترك وقيام حرب يونيو ١٩٦٧ ، وارتطم بذلك تعاظم الشعور فى العالم العربى بالحاجة الى اعادة تقييم السياسات والاستراتيجيات والمواقف العربية ..

ورغم استمرار مظهر العمل العربى المشترك ممثلا فى اللاءات الثلاث الشهيرة التى تقررت فى مؤتمر الخرطوم اغسطس ١٩٦٧ :

لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع اسرائيل ، فقــد برزت تمايزات واضحة فى المواقف العربية .

١٩٧ — وتبدو اهمية دور مصر فى هذه الفترة فى قيادتها للعالم العربى نحو فهم جديد لمشكلة الصراع العربى الاسرائيلى على أسس واقعية بما يتجاوز منهج الشعارات والبيانات والمفارقة للواقع ..

ففى مواجهة الموقف المتشدد الذى تبنته سوريا (وبالذات قبل انقلاب نوفمبر ١٩٧٠ الذى جاء بمجموعة الرئيس الأسد الى السلطة) والجزائر ثم العراق (بعد وصول البعث الى السلطة فى يوليو عام ١٩٦٨) ، تبنت مصر سياسة أكثر واقعية ووعيا لحقــائق السياسة الدولية حظيت بتعاطف معظم الدول العربية ..

وكان جوهر هذه السياسة يتمثل فى قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بما يعنيه ذلك من حل سلمى للصراع واعتراف بدولة اسرائيل .

١٩٨ — وكان الهدف الذى اعلنته مصر فى هذه الفترة وهو ازالة آثار العدوان يعكس مضمون هذه السياسة وهو استعادة الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ مع الاعتقاد بامكانية تحقيق ذلك من خــلال حلول سياسية ، وكانت هذه هى الخطوة الأولى والأكثر صعوبة فى عملية بنــاء السلام ، حيث تبنت مصر هذه السياسة ونجحت فى اقناع قطاع كبير من الجماهير العربية بجدواها ، فى الوقت الذى كانت شعارات المرحلة الماضية لا تزال تملك تأثيرها فى الوجدان العربى وبوجه خاص شعار تحرير فلسطين .

١٩٩ — وبدأ موقف مصر هذا واضحا فى ردها على أسئلة المبعوث الخاص الأمم المتحدة جونار يارنج ، وبذلك واجهت مصر المجتمــع الدولى بتوجيه جديد يرتكز على سياسة أكثر واقعية تتيح الفرصة لانهاء حالة الحرب واحلال السلام فى المنطقة لأول مرة منذ بدء المواجهة العربية الاسرائيلية .

٢٠٠ — وفى الوقت ذاته لم تتخل مصر ادراكا منها للصلف الاسرائيلى الذى غذته الهزيمة العربية فى عام ١٩٦٧ عن خيار الحرب ، **وانما مضت فى طريق اعادة بناء قوتها العسكرية والاستعداد لمعركة جديدة تفرض على اسرائيل التراجع عن موقفها المتعنت .**

٢٠١ — وفى هذا الاطار كان اللجوء الى **حـــرب الاســـتنزاف** كأداة للضغط على المجتمع الدولى ، وخاصـــة الولايات المتحدة الامـــريكية ودفع اسرائيل الى تقديم تنازلات تساعد على التوصل الى حل المشكلة .

٢٠٢ — وهكذا لم تكن السياســـة المصرية تجاه الصراع العـــربى الاسرائيلى فى هذه الفترة واحدية الاتجاه ، وانما **سارت على قدمين هما :**

تكثيف الجهود الدبلوماسية على الصعيد الدولى ..

والاستعداد العسكرى على الصعيد العربى ..

وكل ذلك فى ظل وضوح الهدف النهائى الذى تريد بلوغه وهو تسوية الصراع وتحقيق السلام القائم على الحق والعدل فى المنطقة .

٢٠٣ — **وفى هذا السياق يمكن لنا أن نفهم موافقة الرئيس عبد الناصر باسم مصر على المبادرة الامريكية المعروفة بمبادرة روجرز فى يوليو ١٩٧٠ وقبولها لوقف حرب الاستنزاف ..**

فقد أرادت مصر اعطاء الفرصة للولايات المتحدة للقيام بدور فى دفع عملية التسوية رغم انحيازها الكامل لاسرائيل فى تلك الفترة وتأكيد الموقف المصرى الهادف الى السلام أمام الرأى العام العالمى ، وفى نفس الوقت التمكن من بناء حائط الصواريخ لحماية العمق المصرى .

٢٠٤ — ولم تكتف مصر فى هذه المرحلة بالاستجابة للمبادرات الدولية ، وانما سعت أيضا من جانبها الى اتخاذ مبادرات سلام الأمر الذى وضـــع اسرائيل فى حيرة متزايدة أمام المجتمع الدولى .

٢٠٥ — **وهنا يجدر الاشارة الى مبادرة الرئيس السادات فى ٤ فبراير ١٩٧١** ، عندما أعلن أن مصر توافق على مد مهلة وقف اطلاق النـــار التى تقررت مرتين فى اطار مبادرة روجرز لمدة ثلاثين يوما أخرى تنتهى فى ٧ مارس ١٩٧١ بغرض اعطاء المجتمع الدولى والأمم المتحدة والدول الأربع الكبرى فرصا اضافية لبذل جهودهم وتركيزها ، **وأضاف الى ذلك بمبـــادرة مصرية مؤداها انسحاب اسرائيلى جزئى من سيناء تفتح مصر فى مقابله قناة السويس للملاحة الدولية ، وذلك كمرحلة أولى لتنفيذ القرار ٢٤٢ بناء على جدول زمنى يتم وضعه بواسطة جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة جونار يارنج .**

٢٠٦ — ولكن هذه المبادرة لم تلق ، كما أعلن الرئيس السادات فى نهاية المهلة المحددة ، الا آذانا صماء ، ولذلك كان من المنطقى أن تعلن مصر اسقاط التزامها بوقف اطلاق النار مع الاشارة فى نفس الوقت الى أن ذلك لا يعنى أن العمل السياسى سيتوقف ، ولكنه يعنى اننا سوف نراقب ونتابع ونقرر لأنفسنا ما نعتقد انه واجبنا فى زمانه وفى مكانه .

٢٠٧ — **وفى هذا المقام علينا ان نسجل ان السياسة المصرية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى اتسمت فى هذه المرحلة بالوضوح وباتســـاق**

المواقف المعلنة مع السلوك الفعلي، على عكس سياسة بعض الدول العربية الأخرى التي رفضت القرار ٢٤٢ ورفعت شعارات تنادي برفض اي حل غير عسكري للمشكلة والاصرار على ضرورة خوض حرب تحرير شعبية شاملة على النمط الفيتنامي ، فقد اتسمت سياسة هذه الدول وهي سوريا والعراق بصفة أساسية وكذلك الجزائر ثم ليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر بالتناقض بين الشعارات المعلنة والسلوك العملي .

٢٠٨ — ويمكن ان نشير هنا — على سبيل المثال لا الحصر — الى انه في الوقت الذي رفعت سوريا هذه الشعارات فقد فرضت قيودا تزايدت تدريجيا على العمليات الفدائية عبر الجولان ..

فمن الثابت أن خطوط وقف اطلاق النار على الجبهة السورية ظلت هادئة بوجه عام طيلة هذه المرحلة ، رغم أن الخطوط السورية الاسرائيلية الجديدة بعد حرب ١٩٦٧ ، أضحت أطول وأسهل من حيث امكانية اختراقها.

٢٠٩ — كما يمكن الاشارة أيضا الى نقض الحكومة العراقية لوعودها التي أعطتها لحركة المقاومة الفلسطينية بتدخل القوات العراقية لمساندة المقاومة الفلسطينية في حالة اى هجوم عليها من القوات الأردنية ، فقد وقعت الحرب الأهلية في الأردن واستمرت تصفية المقاومة ما يقرب من عام كامل فيما سمي أيلول الأسود (سبتمبر ١٩٧٠ — يوليو ١٩٧١) دون أن تحرك الحكومة العراقية ساكنا ، بل ان القوات الأردنية اجأت الى تصفية العمل الفلسطيني بالكامل في جرش وعجلون بالموافقة الضمنية بل والتآمرية مع القوات العراقية التي كانت تفصل بين القوتين الأردنية والفلسطينية .

٢١٠ — هذا في الوقت الذي تدخلت مصر لحماية المقاومة والحيلولة دون تصفيتها رغم الموقف العدائي الذي كانت قيادة المقاومة قد اتخذته تجاه مصر بسبب قبولها لمبادرة روجرز ، وهي الظاهرة التي تكررت بعد ذلك أكثر من مرة الى اليوم حينما ظلت ترفض المقاومة احدى الخطوط المصرية في عملية بناء السلام وتهاجم مصر ، ثم لا تلبث أن تعود وتدرك أن في مصر ملاذها الأخير .

٢١١ — ولعله من المفيد أن نشير الى قول الرئيس السادات مبكرا عام ١٩٧١ « اريدكم أن تعرفوا ان اداءنا لواجبنا ليس ترفا وليس كلاما . ولقد آثر غيرنا أن يتحدث عن النضال وهو بعيد عن ميدان القتال وان يكتفوا باطلاق الشعارات بديلا عن اطلاق النار ، ولكننا لسنا من هؤلاء أننا نعرف، ومن الحق أن نعرف ، معنى قرارنا بالوقوف لأداء الواجب وان نعرف ايضا تكاليف هذا القرار . ان تكاليفه تحسب بالعرق والدم وليس هناك غير ذلك حساب للتكاليف » .

٢١٢ — وازاء ما اثبتته الأحداث من صحة الموقف المصري ، فقد اخذت سوريا تتجه تدريجيا الى الاقتراب من هذا الموقف رغم استمرار رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتكرس هذا التقارب بوجه خاص في ظل السعي المشترك لاقامة اتحاد الجمهوريات العربية في ربيع عام ١٩٧١ .

٢١٣ — وفى نفس الوقت كانت القيادة المصرية قد وصلت الى قناعة مفادها ضرورة توجيه ضربة عسكرية لاسرائيل تردعها وتفرض عليها التراجع عن موقفها المتعنت الذى اصطدمت به كل جهود الحل السلمى .

وهكذا كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

٢١٤ — وامتدادا للمنطلق الذى قامت عليه السياسة المصرية ، فقد سعت القيادة المصرية الى استثمار نتائج حرب أكتوبر لدفع عملية بناء السلام ..

ففى قمة الانتصار العسكرى تقدم الرئيس السادات بمبادرته الثانية من اجل السلام حين أعلن فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وفى اوج المعركة ، اننا حاربنا من أجل السلام ، وأن السلام الذى يقصده هو السلام القائم على العدل ، ولذلك فقد تقدم بمشروع للسلام يقوم على العناصر الآتية :

اولا : اننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير أراضينا التى وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلى سنة ١٩٦٧ ، ولايجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، وأننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى المحتلة فورا وتحت اشراف دولى الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ثانيا : أننا على استعداد فور اتمام الانسحاب بأن نحضر مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة .

ثالثا : أننا على استعداد لأن نبدأ فى تطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة الدولية لكى تعود الى أداء دورها فى خدمة رخاء العالم وازدهاره .

رابعا : أننا لسنا على استعداد فى هذا كله لقبول وعود مبهمة وعبارات مطاطة تقبل كل تفسير ، ما نريده هو الوضوح فى الغايات والوسائل .

٢١٥ — وتمشيا مع هذه المبادرة صدر قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الذى تضمن مناشدة الاطراف المتحاربة فى المنطقة ان تكف عن اطلاق النار ، ودعوة هذه الاطراف للاجتماع تحت اشراف الأمم المتحدة والرئاسة المشتركة للدولتين العظميين فى مؤتمر للسلام يعقد فى جنيف ، وكانت وجهة النظر المصرية أنه سيكون من الأفضل أن يجرى فض الاشتباك بين القوات المتحاربة من أجل تهيئة ظروف أفضل لمؤتمر السلام الشامل فى جنيف وتجنبا لاية احتمالات قد تؤدى اليها الأوضاع المتفجرة فى منطقة الصراع .

٢١٦ — ومن هنا كان انعقاد اول اجتماع بين مصر واسرائيل تحت اشراف الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ وتم فيه بحث الاجراءات العاجلة التى يجب القيام بها بخصوص الجرحى وتوصيل الامدادات وحل المشكلات الميدانية .

وعادوا كعادتهم فى سوريا ودفعوا الفلسطينيين الى الهجوم على مصر .

٢١٧ ـــ وواكب ذلك بدء سياسة الخطوة خطوة الامريكية ، ورغم توقيع مصر واسرائيل فى ١١ نوفمبر ١٩٧٣ على مشروع كيسنجر الذى يتضمن ست نقاط من أجل وقف اطلاق النار فى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس بعد خرق اسرائيل لوقف اطلاق النار ، الا انه لم يتم التوصل الى اتفاق فصل القوات الأول على الجبهة المصرية الا فى ١٨ يناير ١٩٧٤ ، أى بعد انعقاد مؤتمر جنيف فى ٢١ و ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ والذى لم يتمخض عن نتائج ايجابية لدفع عملية السلام .

٢١٨ ـــ بعد توقيع اتفاق الفصل الاول بين مصر واسرائيل ، تم اتخاذ قوات الطوارىء الدولية لمواقعها فى المنطقة العازلة فى ٤ مارس ١٩٧٤ ، اخذت القيادة المصرية تسعى الى انجاز الخطوة المماثلة على الجبهة السورية والتى كان قد سبق اتفاق مصر مع الولايات المتحدة عليها فى نفس الوقت الذى اتفقا فيه على الخطوة المصرية وابلغ بها الرئيس السورى اثناء انعقاد قمة الجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ .

٢١٩ ـــ وقد تم التوصل فعلا الى اتفاق الفصل بين القوات السورية والاسرائيلية فى الجولان فى ٣١ مايو ١٩٧٤ بعد ان فوضت سوريا القيادة المصرية للتفاوض لتحقيق فض اشتباك على الجبهة السورية مماثل للاتفاق الذى تم على الجبهة المصرية .

وتم ذلك فى اللجنة المصرية الاسرائيلية فى جنيف بين مندوبى سوريا واسرائيل .

٢٢٠ ـــ وبانجاز هذه الخطوة سارت الجهود المصرية لبناء السلام فى مسارين هما :

الاستمرار فى سياسة الخطوة خطوة من ناحية ..

والدعوة الى عقد مؤتمر جنيف لوضع أسس السلام الشامل من ناحية اخرى ، مع العمل على تأكيد اصرار مصر على المضى فى طريق السلام ، من خلال قرارات لها مغزاها السلامى الواضح ، مثل قرار اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية فى ٥ يونيو ١٩٧٥ والسماح بمرور البضائع الاسرائيلية على سفن الدول الأخرى .

٢٢١ ـــ وبالتوصل الى اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصرواسرائيل بتوقيع اتفاقية سيناء فى اول سبتمبر ١٩٧٥ ، بات من المحتم التوجه الى مؤتمر جنيف من أجل سلام شامل ودائم ومستقر . وقد نص اتفاق الفصل الثانى ذاته على ان يوالى الطرفان جهودهما من أجل اتفاق سلام نهائى فى اطار مؤتمر جنيف للسلام طبقا للقرار ٢٤٢ .

٢٢٢ ــ وهكذا اخذت القيادة المصرية على عاتقها مهمة الدعوة الى عقد مؤتمر جنيف فى الفترة التالية لتوقيع اتفاق فصل القوات الثانى رغم العوائق الناجمة عن دخول الولايات المتحدة فى عام **١٩٧٦ ما يسمى « بعام الانتخابات »** ورغم ما أدى اليه تصاعد أزمة الحرب الأهلية فى لبنان من انشغال الأطراف العربية الأخرى (سوريا ومنظمة التحرير) **بها واستغلال** اسرائيل لهذه الأزمة بغرض التسويف فى عقد مؤتمر جنيف .

٢٢٣ ــ ورغم الهجمات البذيئة على مصر من جبهة الرفض بما فيها الفلسطينيين ، فانه مع بداية عام **١٩٧٧** وتسلم الرئيس كارتر للادارة الأمريكية والتوصل الى تسوية الأزمة اللبنانية عبر مؤتمر القمة السداسى فى الرياض (سبتمبر ١٩٧٦) ومؤتمر القمة العربى الثامن بالقاهرة (أكتوبر ١٩٧٦) كثفت مصر جهودها الهادفة الى عقد مؤتمر جنيف ، حتى اخذ المراقبون يتحدثون عن عام ١٩٧٧ باعتباره عام السلام .

٢٢٤ ــ وكانت معظم التوقعات تشير الى امكان تحقيق تقدم ملموس على طريق السلام الشامل خلال ذلك العام ، **وخاصة بعد أن نجحت الجهود المصرية فى دفع الادارة الامريكية الى اصدار بيان فى ٢٧ يونيو ١٩٧٧ ، وذلك قبل اسبوعين من زيارة بيجين لواشنطن ، يربط بين ضرورة استقرار الأوضاع فى الشرق الأوسط وبين مستقبل المصالح الأمريكية ويؤكد أن تأجيل التسوية فى الماضى هو الذى أدى الى اندلاع حرب ١٩٧٣ ..**

وكذلك صدور بيان المجموعة الأوروبية بعده بيومين فى٢٩يونيو١٩٧٧ ، والذى أكد على ضرورة الانسحاب الاسرائيلى ، ودعا اسرائيل الى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

٢٢٥ ــ **الا أن محاولات عقد مؤتمر جنيف لم يحالفها النجاح ، وبدا** اكثر من مرة انها وصلت الى طريق شبه مسدود ، وبات من الواضح أنجهود السلام قد دخلت فى حلقة مفرغة ، **وكانت الصعوبات التى تعترض عقد مؤتمر** جنيف تتمثل فى :

اولا : الصعوبات التى تتعلق بوضع جدول اعمال المؤتمر من جانب السوريين والاسرائيليين ، وقد كانت النقاط الأساسية هى :

مسألة الانسحاب الاسرائيى من الأراضى العربية المحتلة .
ومسألة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .
ومسألة طبيعة السلام .

ثانيا : الصعوبات التى تتعلق بتمثيل أطراف الصراع فى المؤتمر ، وبصفة خاصة التمثيل الفلسطينى ، وكذلك هل يكون التمثيل العربى من خلال وفد واحد أو وفود متعددة .

ثالثا : الصعوبات التى تتصل بكيفية ادارة أعمال المؤتمر ، وبوجه خاص قضية هل تكون هناك لجان جغرافية أم لجان موضوعية .

٢٢٦ — فضلا عن ذلك اظهرت لاتصالات التى جرت أثناء انعقـــاد الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٧ ان مواقف الأطراف متباعدة للغاية ، ومن ثم أصبح من العسير التكهن بامكانية انعقاد مؤتمر جنيف وتزايد الشكوك فى جدوى عقد المؤتمر فى ظل هذه الظروف .

٢٢٧ — ورغم أن مصر بذلت قصارى جهدها لعقد مؤتمر جنيف ، الا ان هذا لم يحل دون اشارة الرئيس السادات اكثر من مرة الى أن مؤتمر جنيف ليس هدفا فى حد ذاته ، وانه لا يتصور ان يلاقى ذلك المؤتمر المقترح نفس مصير مؤتمرات نزع السلاح العالمى ، التى امتدت جلساتها لمـــا يزيد على ربع قرن دون ان تصل الى نتيجة محددة بخصوص قضايا النزاع التى تبحثها ، كما اكد الرئيس السادات أن مصر مستعدة للذهـــاب الى جنيف ايا كانت العقبات من أجل وضع اسرائيل أمام مسئولياتها أمام العالم كله ومن اجل مناقشة النقاط الثلاث الأساسية وهى :

انسحاب اسرائيل من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ .

والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

وطبيعة الســـلام .

وان مصر ترفض اى اتفاق جزئى أو صلح منفرد او فك اشتباك ثالث، وانما تذهب مصر الى جنيف من أجل اتفاق سلام دائم وشامل فى الشرق الأوسط .

سابعا: مبادرة السادات التاريخية

٢٢٨ — منذ تحمل الرئيس السادات مسئوليته التاريخية فى ١٦ اكتوبر ١٩٧٠ وهو يفتح للسلام ابوابا رغم صعوبة الطريق ورغم عمق التعقيدات التى تحيط بالمشكلة ، وهى تراكمات عشرات السنين من الصراع الدامى بين أطراف النزاع .

٢٢٩ — ولم تكن زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وانقاؤه ذلك البيان التاريخى الواضح الذى حدد فيه الموقف العربى أمام أعضاء البرلمان الاسرائيلى ، لم تكن تلك الزيارة هى مبادرته الاولى نحو السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط ، وان كانت أبلغها تأثيرا فى الراى العام العالمى ، وأبرزها دليلا على مسعاه الصادق نحو اقرار السلام فى المنطقة بعد نزاع دام أكثر من ثلاثين عاما .

٢٣٠ — كما أن هذه المبادرة تعد تحولا فى مسيرة عملية بناء السلام بما تلاها من اجتماعات ومفاوضات اسفرت عن :

توقيع اطار السلام فى الشرق الأوسط .

واطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل المسمى باتفاق كامب ديفيد ..

ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ..

والاتفاق التكميلى الخاص باقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفةالغربية وقطاع غزة .

وهي مجموعة ثلاثية من الاتفاقات تقوم على شمولية صيغة التسوية، والسعى نحو اقرار السلام فى المنطقة بعد نزاع دام اكثر من ثلاثين عاما دون تفريط فى المطلبين الأساسيين وهما انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية التى احتلتها فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

٢٣١ — وفى تتبعنا الأحداث فانه بحلول خريف عام ١٩٧٧ وازاء الصعوبات التى واجهتعقد مؤتمر جنيف وعدم جدية الأطراف العربية واسرائيل على السواء وجدت القيادة المصرية ان مسئوليتها فى استمرار دفع عملية بناء السلام تفرض عليها اللجوء الى طريق جديد ، طريق يقوم على الرؤية المستقبلية وبعيدا عن الممارسات التقليدية فيه حكمة رجلالدولة ممزوجة بادراك القائد الواعى للمستقبل وللدور التاريخى الذى شاء القدر أن تحمله مصر درع الأمة العربية وعقلها الواعى .

٢٣٢ — ومن هنا كان قرار الذهاب الى القدس ومخاطبة شعب اسرائيل وقياداته بشكل مباشر ولأول مرة ، ذلك القرار الذى يعد فاتحة جديدة فى التحول من الحرب الى بناء السـلام ، وبطريقة مستحدثة على صعيد الدبلوماسية الدولية استحداث ما تأتى بها الثورات .

٢٣٣ — وفى جلسة افتتاح دور الانعقاد الثانى لمجلس الشعب فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، أعلن الرئيس السادات أنه على استعداد لأن يذهب الى آخر العالم ، وان يذهب حتى الى الكنيست الاسرائيلى ويناقش الاسرائيليين بغرض تحقيق السلام .

٢٣٤ — وتتابعت الأحداث بشكل متسارع حتى حمل السفيرالأمريكى بالقاهرة دعوة الرئيس لزيارة القدس فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ ، وسافر الرئيس الى القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، والقى خطابه التاريخى أمام الكنيست فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .

٢٣٥ — وقد اوضح الرئيس محمد انور السادات فى خطابه امـام الكنيست الاسرائيلى انه لم يذهب الى القدس لكى يعقد اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل ، وان هذا غير وارد فى سياسة مصر لأن المشكلة ليست بين مصر واسرائيل ، فضلا عن أن اى سلام منفرد بين مصر واسرائيل او بين اية دولة من دول المواجهة واسرائيل ان يقيم السلام الدائم العادل فى المنطقة كلها ، كما اعلن انه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها واسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، فان ذلك لن يحقق السلام الدائم العادل ايضا والذى يلح العالم كله عليه .

٢٣٦ — كما اوضح الرئيس السادات كذلك انه لا يهدف الى تحقيق سلام جزئى ، بمعنى انهاء حالة الحرب فى هذه المرحلة مع ارجاء المشكلة برمتها الى مرحلة تالية ، لأنه ليس الحل الجذرى الذى يؤدى الى السلام الدائم .

٢٣٧ — وبذلك كان رفض صيغة السـلام المنفرد ومنطق السـلام الجزئى يعنى ان زيارة القدس لا تهدف الى الاتفاق على فض اشتباك ثالث فى سيناء او حتى فى سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ، لأن المعنى الوحيد لمثل هذا الاتفاق هو تأجيل اشتعال الفتيل فحسب الى وقت مقبل .

٢٣٨ — واكد الرئيس السادات ان البديل الصحيح لكل ذلك هو بنـاء السلام العادل والدائم الذى يقوم على :

اولا — انهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت عـام ١٩٦٧ ، فلا معنى للحديث عن السلام فى ظل احتلال ارض عربية بالقوة المسلحة ، فليس هناك سلام يتسق مع احتلال ارض الغير .

ثانيـا — تحقيق الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته .

فالقضية الفلسطينية هي جوهر المشكلة كلها ولن يكون هناك سلام دائم اذا بقيت دون حل ، وحقوق الشعب الفلسطيني لم تعد اليوم موضع انكار من أحــد بل أصبحت واقعا اعترف به المجتمع الدولي ، وانه من الأجدر للشعب الاسرائيلي أن يطبق على الفلسطينيين كل ما يعتبره اخلاقيا لنفســه .

ثالثــا ــ حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها ، بالاضافة الى الضمانات الدولية المناســبة .

رابعــا ــ أن تلتزم كل دول المنطقة بادارة العلاقات فيما بينها طبقا لأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحــدة ، وبصفة خاصة عدم الالتجاء الى القوة وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية .

خامسا ــ انهــاء حالة الحرب في المنطقة .

٢٣٩ ــ وعلى هذا النحو اخذت القيادة المصرية على عاتقها مهمة الدفاع عن الحقوق العربية في قلب البرلمان الاسرائيلي ، وبذلك لم تقبل مصر ان يتعارض سعيها لبنــاء السلام مع التزامها التاريخي بالدفاع عن الحق العربي ، وفي هذه المعادلة يكمن منطق السلام المصري ، وكان هذا المنطق هو الذي حكم الموقف المصري في التحركات والاتصالات التي تلت مبادرة الســلام والتي قامت لأول مرة على اســاس التفاوض المباشر والحوار الصريح .

٢٤٠ ــ وتابعت مصر مسيرة عملية بنــاء السلام ، وبمبادرة اخرى وجهت الدعوة في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ الى عقــد « **مؤتمر القاهرة التمهيدي لمؤتمر جنيف للسلام** » يشترك فيه أطراف النزاع في الشرق الأوسط ورئيسا مؤتمر جنيف للسلام والسكرتير العام للأمم المتحدة ، بهدف الاعداد لاستئناف عقــد مؤتمر جنيف والعمل على انجاحه من أجل التوصل الى التســوية الشاملة في الشرق الأوسط تحقيقا للسلام العادل والدائم في المنطقة .

٢٤١ ــ وقد وجهت مصر الدعوة الى حضور هذا المؤتمر التمهيدي الى كل من لبنان ، الأردن ، سوريا ، منظمة التحرير الفلسطينية ، اسرائيل ، بالاضافة الى الاتحاد السوفييتي ، الولايات المتحدة والأمم المتحدة .

ورفعت اعلام هذه الدول كلها بما فيها العلم الفلسطيني ..

ولكن لبنــان والاردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلســطينية والاتحاد السوفيتي رفضوا حضور المؤتمر الذي عقــد بالقاهرة في ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ بحضور وفود مصر واسرائيل والولايات المتحدة والامم المتحدة ، وكشف عن وجود هوة عميقة بين الموقفين المصري والاسرائيلي .

٢٤٢ ــ وفي ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ تم اجتماع بين الرئيس الســادات ورئيس وزراء اسرائيل في الاسماعيلية ، وفيه وضحت نقــاط الخلاف الحقيقية

الملموسة بين الجانبين بعد أن قدم بيجين مشروعه الذى رفضته مصر لأنه كان يتضمن الاحتفاظ بالمستعمرات الاسرائيلية فى سيناء ، والاحتفاظ بالمطارات العسكرية فى سيناء ، ونفى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، واستمرار الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة .

وان كان قد تم الاتفاق على تشكيل لجنتين : لجنة سياسية ، ولجنة عسكرية ، يراسهما وزراء الخارجية ووزراء الدفاع .

٢٤٣ — بدأت اجتماعات اللجنة العسكرية فى القاهرة فى ١١ يناير ١٩٧٨ ، وتحددت مهمتها ببحث موضوعات خطة ومراحل الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، والخطوط التى تنسحب اليها فى كل مرحلة وأوضاع قوات الطرفين والأمم المتحدة فى مختلف المناطق .

٢٤٤ — اما اللجنة السياسية فقد بدأت اجتماعها فى ١٦ يناير ١٩٧٨ بالقدس فى مناخ يخيم عليه التوتر وتسوده خلافات كبيرة ، مما أدى الى صعوبة استمرارها فى عملها ، فكان قرار الرئيس السادات بعودة الوفد المصرى من القدس ، عندما رفضت اسرائيل مشروع اعلان المبادىء الذى تقدمت به مصر والذى تضمن خمسة بنود اساسية تنبع من قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وهى :

اولا — الانسحاب الاسرائيلى من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة .

ثانيا — ضمان سلامة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة عن طريق ترتيبات يتفق عليها .

ثالثا — احترام حق جميع الدول فى المنطقة فى السيادة ووحدة اراضيها .
رابعا : تحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها على اساس حق تقرير المصير .

خامسا — انهاء دعاوى الحرب واقامة علاقات سلمية .

٢٤٥ — بعد فشل مفاوضات اللجنة السياسية ، قام الرئيس السادات بنشاط دبلوماسى مكثف فقام بزيارة الى الولايات المتحدة فى اطار جولة زار عددا من الدول الأوروبية لشرح الأبعاد الحقيقية للموقف ، بعد توقف مباحثات اللجنة السياسية ، ولمطالبة واشنطون بموقف أكثر وضوحا وجدية لوقف المناورات الاسرائيلية التى تعرقل جهود السلام .

٢٤٦ — كما تم لقاء فى فيينا بين الرئيس السادات والمستشار النمساوى كرايسكى وزعماء الدولية الاشتراكية فى الأسبوع الثانى من يوليو ١٩٧٨ تمخض عنه وثيقة تمثل حدا ادنى من الاتفاق بين الاحزاب الأوروبية الأعضاء فى الدولية الاشتراكية حول اسس السلام فى الشرق الأوسط .

٢٤٧ — وعقد مؤتمر ليدز الذى بدأ اعماله فى ١٨ يوليو ١٩٧٨ ولم يحقق اية نتائج ازاء اصرار اسرائيل على مواقفها المتعنتة التى تتنافى مع التصور السليم للسلام .

٢٤٨ — وازاء ذلك تدخلت حكومة واشنطون للحيلولة دون انهيار جهود السلام ، فاعلنت عن زيارة يقوم بها فانس وزير الخارجية للمنطقة فى أوائل اغسطس ١٩٧٨ ، كما قام السفير الفريد آثرتون بجولة فى الأردن والسعودية واسرائيل .

٢٤٩ — وازاء فشل هذين المبعوثين فى تحقيق التقدم المطلوب ، دعا الرئيس كارتر رئيس الولايات المتحدة كلا من مصر واسرائيل لعقد قمة ثلاثية فى كامب ديفيد فى ٥ سبتمبر ١٩٧٨ كمحاولة أخيرة للتوصل الى حل للأزمة وهو ما عكس اتجاه الولايات المتحدة الى الاستجابة لطلب مصر بدعوتها الى تغيير دورها من الوسيط الى الشريك الكامل ، بما يعنيه ذلك من ممارسة اقصى الضغوط الممكنة من اجل التوصل الى اتفاق خلال هذا المؤتمر ، وهو ما تحقق بالفعل حيث صدر عن المؤتمر وثيقتان هما :

— اطار السلام فى الشرق الأوسط .

— واطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل .

٢٥٠ — وهكذا نجح الموقف المصرى المتمسك بالسلام الشامل والعادل فى دفع اسرائيل الى القبول بشمولية صيغة السلام ، فلم يتم التوصل فقط الى اتفاق على التفاوض بين مصر واسرائيل لعقد معاهدة سلام خلال ثلاثة اشهر ، وانما تم الاتفاق قبل ذلك على اطار للسلام فى الشرق الأوسط ، ودعوة اطراف النزاع الأخرى للانضمام اليه ونص هذا الاطار على ان القاعدة المتفق عليها للتسوية هى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ بكل بنودهما ، على أن يعمل أطراف النزاع على التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ..

وتضمن الاطار نصا صريحا على أنه لا يمثل اساسا للسلام بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل جيرانها الآخرين .

٢٥١ — ووضع الاطار ايضا أساسا لحل المشكلة الفلسطينية عن طريق مفاوضات تشترك فيها مصر واسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطينى على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : اتفاق مصر واسرائيل على ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات يتوفر خلالها حكم ذاتى كامل للسكان ، وتسقط الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتى من قبل سكان المنطقة .

المرحلة الثانية : ان تتفاوض مصر واسرائيل والأردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وغزة والاتفاقية التى تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتى وترتيبات الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام .

المرحلة الثالثة : اجراء المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وتدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة قبل سنتين من انتهاء فترة الخمس سنوات الانتقالية .

ونص الاطار على ان الحل الناتج عن هذه المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة ، وان يحظى بموافقة الشعب الفلسطينى الذى له الحق بمقتضى هذا الاتفاق ان يرفض أى ترتيبات لا يوافق عليها .

ومعنى ذلك ان الفلسطينيين قد اعطوا بمقتضى هذا الاتفاق حق الفيتو ، أى حق الا يوافقوا على أى قرار فى تقرير مصيرهم لا يرضونه لأنفسهم .

٢٥٢ — وقد مضت مصر خطوة اخرى على طريق بناء السلام بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، ورغم أنه من المعروف ان توقيع هذه المعاهدة جاء تطبيقا لما تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد فى ظل الاطار العام للتسوية الشاملة ، الا أن مصر حرصت على أن تتضمن المعاهدة أيضا اشارة الى أن هذه المعاهدة لا تمثل الا خطوة على طريق السلام الشامل .

فنصت الديباجة على اقرار مصر واسرائيل بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ والتزامهما باطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد والذى قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر واسرائيل فحسب بل ايضا بين اسرائيل وأى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام على هذا الأساس .

٢٥٣ — كما نصت الديباجة كذلك على أن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة على طريق السلام الشامل فى المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربى — الاسرائيلى بكل نواحيه ، وأن مصر واسرائيل تدعوان الأطراف العربية الأخرى فى النزاع الى الاشتراك فى عملية السلام على أساس مبادىء اطار السلام واسترشادا بها .

٢٥٤ — ومن ناحية اخرى فقد ارفق بالمعاهدة اتفاق ثان بين مصر واسرائيل حول اجراءات الحكم الذاتى يؤكد الاتفاق على بدء المفاوضات لتنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وغزة فى اطار السلام فى الشرق الأوسط خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام ودعوة الأردن للاشتراك فى هذه المفاوضات مع امكان ان يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة او فلسطينيين آخرين وفق ما يتفق عليه الطرفان وهدف المفاوضات هو الاتفاق على ترتيبات اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة وتحديد صلاحياتها . وفى حالة اذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل ، على ان تنتهى خلال عام واحد حتى يمكن اجراء الانتخابات باسرع ما يمكن وقيام سلطة الحكم الذاتى .

٢٥٥ ــ وقد بدأت بالفعل مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل وبمشاركة كاملة من الولايات المتحدة ، وتواجه تلك المفاوضات صـــعوبات وعقبات ترجع الى اختلاف فى نظرة كل من مصر واسرائيل الى الحكم الذاتى الكامل . ونحن مصر مصرة على أن الحكم الذاتى الكامل مرحلة انتقاليـــة نحو تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره ، وبالتالى فان سلطة الحكم الذاتى يجب أن تتمتع بالصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية ما عدا ما يتفق بين جميع الأطراف على تأجيله مؤقتا لحين الوصول الى مرحلة تقرير المصير فى خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات .

٢٥٦ ــ وقد رأت مصر أن الاستمرار فى التفاوض ، مع توفير أكبر قدر من عوامل الضغط على الموقف الاسرائيلى ، كفيل بالوصول الى نتـــائج ايجابية تتفق مع المفهوم السليم للسلام الذى تشاركنا فيه الغالبية العظمى من دول العالم . ولا يغيب عن البال فى هذا الصدد أن الهوة التى تفصـــل بين الموقفين المصرى والاسرائيلى بشأن القضية الفلسطينية شبيهة بالهـــوة التى كانت تفصل بينهما بالنسبة لتحرير سيناء والتى أمكن تخطيها بما يتفق مع المبادىء التى يقوم فيها السلام على العدل .

٢٥٧ ــ وقد أمكن من خلال المفاوضات التى ما زالت مستمرة تحقيق تقدم فيما يتعلق باجراءات الانتخابات التى ستجرى فى الضفة الغربية وغزة لاختيار ممثلى الشعب الفلسطينى الذين ســـيتولون ادارة الاقليمين ، ثم التفاوض لتحديد مستقبل الضفة والقطاع ، ويتمثل هذا التقدم فى اقرار مبدأ الاشراف الدولى على الانتخابات ، وضمان حريتها بابعاد الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها عن كل ما يتعلق بالانتخابات ، وضمان حرية التنفيذ .

٢٥٨ ــ ومن ناحية اخرى ، فيما يتعلق باختصاصات الحـــكم الذاتى الفلسطينى الكامل ، فان العمل يجرى حاليا على تحديد الاختصاصات التى تتولاها الحكومة العسكرية فى الضفة الغربية وقطاع غزة توطئة لتحـــديد أسلوب انتقال تلك السلطة الى الحكم الفلسطينى .

٢٥٩ ــ ورغم ادراكنا للصعوبات التى ما زالت تعترض طريق التوصل الى اتفاق كامل بالنسبة لكافة النقاط التى جاءت فى اتفاقية كامب ديفيد ، فان مصر ، كما صمدت فى الحرب والقتال ، ستواصل كفاحها واصرارها على الوصول بالمفاوضات الى الوضع الذى يتيح للشعب الفلسطينى تولى أمر نفسه ، اعمالا لحق تقرير المصير ، فاذا لم يتحقق الهدف المنشود فى مايو ١٩٨٠ وفقا للاتفاقية ، فان الدبلوماسية المصرية ستطرق ابواب بدائل أخرى تحفظ بالأساس ما كافح من أجله شعب مصر على مدى ثلاثين عاما ، سواء كانت الساحة هى الأمم المتحدة أو مؤتمر دولى ، فالهدف الأصيل الذى لن نحيد عنه ويعد كل ما تحقق على طريق السلام يدفعنا الى بذل كل جهد وطرق كل باب .

٢٦٠ ــ وانطلاقا من مبدأ قدسية التعاهد القائم على المبادىء ، ستمضى الدبلوماسية المصرية لكى تجعل من كل ما يتاح لها عند تطبيع العـــلاقات بين مصر واسرائيل بتطويع انشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كى تكون قنوات اتصال لدفع المحادثات نحو نهايتها المرجوة فى خدمة القضـــية الفلسطينية والوصول بها الى حق تقرير المصير .

الخـــــــــــــاتم

٢٦١ — ان استعراضنا لدور مصر فى تحرير الأمة العربية وتنشيط العمل العربى المشترك وتحرير الاقتصاد العربى وابراز الشخصية العربية على الصعيد القومى والدولى ، والمواجهة العربية — الاسرائيلية وبنـــاء السلام ، ومبادرة السادات التاريخية يضـــعنا فى موقف الرؤية الســـلمية لـــا أنجز وما نتطلع اليه ، كل ذلك فى اطار من الحقائق التاريخية وما تمليه النظرة الواقعية للسياسة الدولية .

٢٦٢ — واذا كان لنا أن نخطط للمســـتقبل فعلينا أن نستخلص اولا الحقائق الثابتة للموقف الآتى :

وأول هذه الحقائق ، ان الدور الذى اضطلعت به مصر دائمـــا ، سواء فى الحرب أو السلام ، كان دور القيادة والريادة ، ليس نتيجة لرغبة مصر فى فرض زعامة ، بل أملته حتمية تنبع من وضع مصر الجيوبولوتيكى والحضارى والتاريخى والبشرى ، وقبـــول الجماهير العربيـــة وارتياحها واطمئنانها للدور القيادى لمصر .

٢٦٣ — أما الحقيقة الثانية فهى أن الدول العربية استطاعت بمساندة مصر وبقيادتها أن تتحرر من استعمار الاحتلال ، ثم من استعمار الاستغلال، وأن تقف فى وجه محاولات الغزو العسكرى والثقافى والفكرى ، وتحـــافظ على هويتها وشخصيتها المستقلة وسط التيارات التى تهب من الشرق أو الغرب ، ولم يكن هذا ليتحقق لولا صلابة الكفاح المصرى وسخاء عطـــائه وقدرته على التجديد والاستحداث والابتكار .

٢٦٤ — وثالث الحقائق الثابتة للموقف الآتى تؤكد ان الخـــلافات التى وقعت فى بعض المراحل بين مصر وعدد من النظم العربية ، لم تؤثر على دور مصر أو التزاماتها القومية ، بل أن هذه الخلافات كانت مرحلية وتم تسويتها بطريقة سلمية وفى اطار عربى .

٢٦٥ — الا انه فى المرحلة الحالية بدت على سطح الخلافات العربيـــة ظواهر جديدة تستحق التسجيل وهى :

اولا — ان احكام الرفض فى الدول العربية حاولوا نقل الخلاف من النطاق العربى الى النطاق الاسلامى ، ثم النطاق الافريقى ، ثم اللانحيازى ، ثم النطاق الدولى .

ثانيا — ان محاولات هؤلاء الحكام اوقعتهم فى براثن قوى غير عربيـــة لا تستهدف الا اضعاف العالم العربى ككل تسهيلا لمحاولات السيطرة عليه ، واستخدامه لخدمة اغراض بعيدة عن مصالحه الحقيقية .

ثالثا — ان الموقف العربى منمبادرة السلام وسع الهوة بين الشعوب العربية والرافضين من الحكام فى العالم العربى ، اذ ان الشعوب العربية تؤمن بالسلام وترحب بالمبادرة المصرية .

رابعا — ان محاولة عزل مصر عن العالم العربى ، او بالاحرى عزل العالم العربى عن مصر ، ترتب عليها أن الأمة العربيه ، وقــد ابتعدت عن مركز قيادتها الطبيعى ، تعرضت لمواقف اشتدت فيها الخلافات والنزاعات بين دولها ، وزاد فيها التمزق وعدم الاستقرار فى داخلها ، بل امتدت تلك الخلافات الى المنطقة كلها .

٢٦٦ — واذا تأملنا ما يجرى حولنا فى عدد من الدول العربية والدول الاسلامية ، وبين كثير منها ، الى حد أن شهر العربى سلاحه في وجه اخيه العربى وسفك دمه، وتآمر بعض الحكام العرب الى حد التحالف مع قوى أجنبية ضــد استقلال دول المنطقة ، فى وقت ســاد الصراع الدولى وبدات موجة من الحرب الباردة أودت باستقلال دول تربطنا بهــا اقدس الروابط مثل افغانستان . .

ونرى فى ايران من يسخر الاسلام لغير ما انزل له ، متمثلا فى فقدان العقل وحمامات الدم . .

ولم يتجمع حكام العرب الا على الحقد والضغينة والبغضاء ضــد مصر ، بل اى بديل يطرحونه او مسلك قويم يشقونه ، وكانهم عما يدور فى بلادهم لاهون .

٢٦٧ — ونحن فى خضم معركة الحرب والسلام يفرض علينا الواقع العربى الجديد تساؤلات تتعلق بامن امتنا ومصير شعوبنا وتتناول فى جزئياتها سلوك الحكام العرب ومصير الشعوب العربية التى حبتها الســماء بجلاء البصيرة فى حين أناخ عليها الزمن بحفنة من الحكام ما كان لهم ان يصلوا الى الحكم لولا تآمر الاستغلال مع الثروة ضــد مصالح الشعوب العربية .

واذا كان لنــا ان نجمل هذه التساؤلات فى سؤال أساسى يحتاج الى رد فهــو :

ما الذى يجب ان يكون عليه موقف مصر امام هؤلاء الرافضين من حكام الدول العربية ؟

٢٦٨ — وفى معرض الاجابة نجد أمامنا الطرق المفتوحة لاربعة خيارات :

الاول : الانتظار والتريث .

الثانى : مسايرة الشعارات .

الثالث : القطيعة والابتعاد .

الرابع : استمرار المبادرة ومخاطبة الشعوب .

الخيار الاول : الانتظار والتريث :

٢٦٩ — فاذا ما اختارت مصر ، على ضوء ادراكها لمرحلة الخلافات العربية ، موقف الانتظار والتريث حتى تمر الزوبعة الانفعالية ويعود حكام الرفض فى الدول العربية أو على الأقل بعضهم الى رشدهم ويتخلصوا من ردود الفعل التشنجية ويدركوا حقيقة المبادرة المصرية وابعادها الحضارية وتفهم حقيقة الرسالة الخالدة التى تتحملها مصر على مر الاجيال من أجل شعوب المنطقة ، فعلى مصر عندئذ أن تحدد السياسة التى تتبعها خلال فترة الانتظار . ويقودنا هذا السؤال الى مجموعة من التساؤلات الملحة التى قد يتفرع عنها عد آخر من التساؤلات :

* الا يؤدى الانتظار الى تجميد المواقف المعادية واستمرار بذر بذور الحقد وحملات الاسفاف ، وبالتالى الى تشجيع التيارات الانعزالية فى مصر ؟

* **الا يعتبر الانتظار موقفا يتسم بالسلبية والضعف ؟**

* **الى متى الانتظار ؟ الى متى تظل مصر صابرة على تهجم وتطاول الحكام الرافضين فى العالم العربى وممثليهم فى المحافل الدولية والاسلامية والأفريقية واللانحيازية ؟**

* ما هو رد فعل الشعوب العربية وهى المدركة للصالح العربى والمؤمنة بوحدة الأمة العربية فى مواجهة هذا الموقف الانتظارى ؟

* ما هى آثار هذا الموقف على المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

الخيـــار الثانى : مسايرة الشعارات :

٢٧٠ — **أما الخيار الثانى ومسايرة الشعارات ، فهذا ما اختاره فعلا حكام لا تثق فيهم شعوبهم ويؤثرون صـــالحهم الشخصى على صالح الأمة العربية .**

ان هذا الخيار يقودنا الى مجموعة من التساؤلات :

* هل للشعارات ان تكون بمثابة بديل للعمل الجاد ولو حتى فى صورة بديل نظرى ؟

* هل تستطيع مصر أن تقنع بالشعارات وتسايرها بعد أن شقت طريقها بالكفاح والنضال من اجـــل تحرير الأمة العربية بالفعل الملموس الذى يؤكده القول الصادق ؟

* هل يمكن ان تكون الشعارات مددا وعونا للشعب الفلسطينى لرفع المعاناه عنه ؟

* هل يمكن للشعارات ان تحقق تحرير الأرض العربية المحتلة ؟

*** هل يمكن للشعارات أن تحقق للشعب الفلسطينى الحكم الذاتى لبلوغ حق تقرير المصير والاستقلال ؟**

*** اليس من الممكن أن يوصلنا الاسترسال فى الشعارات الى ضياع كل شىء .**

*** هل تتقبل الشعوب العربية بعد تجربة التاريخ والمحن التى تعرضت لها على مدى السنين شعارات لا تخرج عن حد العبارات المنمقة والكلمات المنسقة التى سئمت سماعها وترديدها على مدى السنين ؟**

*** هل لا زالت الشعارات تصلح لمواجهة الواقع الدولى الذى نعيشه ونحن فى خضم الصراعات الدولية القائمة على سياسة القوة ؟**

*** هل يمكن للشعارات أن تحقق ما أنجزته حرب أكتوبر المجيدة ؟**

*** هل بعد المبادرة التاريخية للسلام وما استطاعت أن تحققه من ايجابيات ابرزها تحرير سيناء تقبل الشعوب العربية من مصر أن تتراجع عن الأسلوب الحضارى الى الأسلوب الجاهلى الذى لا حقا استرد ولا أرضا حرر خلال ثلاثين عاما ؟**

الخيار الثالث : القطيعة والابتعاد :

٢٧١ — ويستند هذا الخيار الى أن تعتبر مصر أن حكام الرفض فى الدول العربية اختاروا موقفا معاديا لها ، فتتخذ سياسة جديدة قائمة على القطيعة والابتعاد عن العالم العربى والاعتماد على النفس ، وتفترض هذه السياسة تجميد جهود مصر من أجل مساعدة الشعب الفلسطينى فى سعيه لتقرير مصيره ، تاركة لعناصر الرفض أن تتصرف بالشعارات والنداءات او بأى أسلوب آخر .

هذا الخيار يتطلب ايضا تصفية جامعة الدول العربية والغاء كافة المنظمات العربية واعتبار أنها بسبب موقف الحكام المتشنجين فى الدول العربية وسلوكهم تحولت من بوتقة لصهر العمل العربى المشترك الى مجرد مظهر يخفى وراءه التناقضات والانقسامات والخلافات والأحقاد ، وهو للأسف ما درجت عليه الجامعة منذ انشائها .

٢٧٢ — وليس هذا الخيار قائم على الخيال أو لا تعززه مقومات مادية ، فمصر قادرة ، بعيدا عن العالم العربى ، على أن تنمو وتزدهر وتتقدم ، بينما العالم العربى فى حاجة لدعم استقلاله واستغلال موارده الى مصر وعلمائها وخبرائها ، وبالتالى فهل يؤدى هذا الخيار فى المدى الطويل الى عودة الشعوب العربية الى احضان مصر ؟

* هل تستطيع مصر ان تعيش بمعزل عن المنطقة التى تجاورها فى عصر التجمعات والتكتلات ؟

*** واذا كان لابد لمصر من الانتماء الى تجمع او تكتل ، واذا قررت مصر الخروج من التجمع العربى ، فهل تفكر فى تزعم تجمع جديد ؟**

*** وهل يكون هذا التجمع الجديد قوامه بعض الدول الافريقية ؟ او بعض دول البحر المتوسط ؟**

الخيار الرابع : استمرار المبادرة ومخاطبة الشعوب :

٢٧٣ — **فهو استمرار المبادرة فى التحرك ومخاطبة الشعوب** ، وينبع هذا من قناعة اكيدة وتدليل تاريخى حى على سلامة هذا الخط الذى اتبعته مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، ولا زالت تسير فيه فقد كانت مبادرات مصر فى الماضى سببا فى تحرير العالم العربى واقامة عمل عربى مشترك وتحرير الاقتصاد العربى وابراز الشخصية العربية وفى مواجهة اسرائيل عسكريا ثم مواجهة اسرائيل سلميا .

٢٧٤ — ان استراتيجية المبادرة تقضى بان تقدم مصر للشعوب العربية وليس لحكامها منهجا جديدا يساعد هذه الشعوب على التغلب على مخاوفها والقضاء على حملة الحقد والضغينة التى اصبحت دينا لسياسة الحكام والحكومات العربية ، ضد مصر ومبادراتها لحجب حقيقة وجوهر المساعى الدبلوماسية المصرية من أجل السلام الشامل والعادل . استراتيجية تساعد تلك الشعوب على أن تتحرر من أوضاع الظلم وتساعد الشعوب العربية على أن تشترك فى عملية بناء السلام .

٢٧٥ — ومصر فى تناسق قولها معفعلها تجد فى فكرة تحويل جامعةالدول العربية ، تلك المنظمة التى قامت بين الحكومات وقضت عليها منذ انشائها احقاد واطماع الحكومات العربية ، الى جامعة شعوب تجاوبا مع المتغيرات التى نشأت داخل المنطقة وحولها لكى تمارس الشعوب فيها ما حرمه حكامها عليها ، وتعلن ارادتها الحرة وتكون مضرب المثل لما يجب أن يكون عليه الانسان فى العالم العربى والاسلامى ، الانسان المتمتع بحقه الطبيعى فى الحياة والامن والامان وبحقه فى أن ينال نصيبه من ثروة بلاده .

وهدفنا من كل هذا ايجاد التنظيم الامثل للتعبير عن الارادة الحرة فى اطار من الديمقراطية السليمة ويكون مرآة جلية لما يجيش فى صدر المواطن سواء كان انتماؤه عربيا او اسلاميا .

٢٧٦ — وهنا نطرح عددا من التساؤلات لكى نضمن الوصول الى قرار يحقق لهذا التنظيم الشعبى الجديد النجاح والفاعلية :—

* كيف نبدأ الخطوات التأسيسية لهذه الجامعة ؟

* ماهى الأسس والأهداف التى يجب وضعها لهذه الجامعة ؟

* ماهى الاختصاصات التى ستوكل الى هذه الجامعة وهل تأخذ صيغة المنظمات العامة أو تأخذ بصيغة مختلطة اى أن تجمع بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ . . .

* ماهى مواصفات العضوية فى الجامعة ؟

* ماهى الاجهزة التى تقوم لخدمة اغراض هذه الجامعة ؟

* هل سيكون هناك أجهزة متعددة كجمعية عامة ومجلس تنفيذى وبرلمان وسكرتارية دائمة أو يقتصر الامر على مؤتمرات دورية ؟

* ماهي صيغة اتخاذ القرار أيا كان شكل الأجهزة وعددها وهل ستأخذ بصيغة التصويت أم بصيغة توافق الآراء وفى هذه الحالة هل تأخذ صيغة توافق الآراء بالقاسم المشترك الأعظم أو بالقاسم المشترك الاصغر ؟

* كيف يمكن ايجاد صيغة التمثيل ومكوناته — هل سيكون تمثيلا نسبيا أم موحدا ؟ فلا شك أن جامعة متسعة العضوية كهذه ستشمل نظما سياسية مختلفة ومتباينة فهل نجعل قوامها الاحزاب السياسية ؟ وهنا يثور سؤال آخر هل يعني هذا أن تجمع الاحزاب الأكثرية والاقلية وماذا عن الدول التى تأخذ بنظام الحزب الواحد ؟ وماذا عن الدول التى ليس بها احزاب؟؟

وهل نستبدل هذا بنظام التمثيل القائم على الفئات مع تباين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ؟ أم نأخذ بنظام التمثيل المهنى والنقابى ؟

٢٧٧ — أما وقد حللنا المواقف الأربعة لتى تطرح نفسها كخيارات متاحة لنا ، فيتبقى أن نوضح أن الهدف هو ايضاح الرؤية أمام جماهير شعبنا ومؤسساته الدستوريه وتشجيع القاعدة الشعبية ومعاونة القيادات السياسية لكى تعبر بالكلمة الحرة وتتخذ القرار فى وضوح وادراك لكل الجوانب الايجابية والسلبية لكل خيار . وليست هذه الخيارات جامدة ، كما أن الجدل والنقاش وهما وسيلة الديمقراطية الحقة قد يقودنا الى خيارات أخرى ، يضاف الى ذلك أن دراسة كل خيار قد تقودنا الى عدة خيارات أخرى أيضا ، وهى عملية ديناميكية تفتح أمام الباحث من أجل الوصول الى القرار السليم لخير الوطن العربى سلسلة متصلة من المواقف والافعال .

٢٧٨ — ولكن مهما كان شكل وأسلوب تحركنا هذا ، فمن الضرورى أن نعزز المكاسب التى حققتها اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى .

٢٧٩ — ان الشعب المصرى هو صاحب القرار وهو القادر على ابتكار مواقف جديدة تتخذها القيادة السياسية اساسا لاستراتيجية تتناسب مع الواقع العربى الجديد ، وأيا كان الشكل والمضمون فمما لا شك فيه ان مصر ستستمر فى دعم المبادرة والسير بها قدما وتوفير عوامل قوة الدفع لها معتمدين فى ذلك على مخاطبة جماهير الأمة العربية مباشرة دون اكتراث لدعاوى الحكام الرافضين ، فمنطق الحق يعلو سطوة القوة ، وايماننا العميق فى وعى الجماهير وتقديرها لدور مصر يحتم على مصر ان تخاطبهم من فوق رؤوس حكامها حتى يسود منطقتنا السلام الشامل والعادل .

٢٨٠ — وسوف يحدد القرار العلاقات المستقبلة بين مصر والعالم العربى فى الثلث الأخير من القرن العشرين : شكلها ، ومضمونها ، ويعبىء الرأى العام وراء القيادة السياسية فى سعيها من اجل مستقبل افضل لشعبنا ينعم فيه بالسلام والرخاء ، ومن هنا فان الوصول الى هذا القرار يجب ان يكون نتاج مناقشة عامة وعلنية على اوسع نطاق فى اطار التزامنا الأصيل بمصالح مصر ، وبعروبة مصر ..

الهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة